


المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

# ترجمات

عرض وتحليل الفكر العالمى



# الأمن في الخليج العربي: أطر جديدة للقرن الحادي والعشرين


مركز سابان – معهد بروكنجز

تعليق
محمد عز العرب


www.icfsthinktank.org






# ترجمات

## عرض وتحليل الفكر العالمي

**سلسلة شهرية تهدف إلي نشر الفكر العالمي فيما يتعلق بالقضايا والتطورات المؤثرة على مصر أو المنطقة والكيفية التى يري بها العالم قضايانا، وتنشر مع مقدمة تحليلية، وتعليق بشأن الموضوع الذى تتناوله.**



**المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح - (مركز تفكير) - تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة القضايا ذات الطابع الاستراتيجي والتى تتصل بالمتغيرات العالمية وإنعكاساتها المحلية والإقليمية.**

# الأمن في الخليج العربي: أطر جديدة للقرن الحادي والعشرين

مركز سابان – معهد بروكنجز

تعليق
محمد عز العرب

## التقديم

شهدت المرحلة الأخيرة وخاصة في ظل الثورات الربيع العربي التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي حملت في طياتها العديد من المتغيرات التي كان لها كثير من التداعيات على كل دول المنطقة في شتى المجالات وخاصة السياسية والأمنية. ومن أهم هذه المتغيرات بروز بعض التصعيدات الهامة الجديدة التي لها من الهمية بمكان للتأثير على أمن دول الخليج في اطار التهديد الذي تتعرض له دول الخليج من وقت لآخر من قبل بعض الوقى الإقليمية التي تلعب دوراً ملاحظاً في التأثير على أمن الخليج، وهو الأمر الذي طرحت معه بعض الأفكار التي تطالب بتوسيع مجلس التعاون الخليجي بشكل يمكن لمجلس التعاون الخليجي القيام بتعميق العلاقات بين الدول الأعضاء في المجلس وتعزيز قدارتهم العسكرية.

حيث ظهرت على الساحة بعض الآراء المؤيدة وأخرى معارضة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في ظل الحديث عن تعميقه من خلال تحويله إلى معاهدة أمنية مشتركة رسمية مع طرح بعض النماذج البديلة لهيكل أمني جديد في الخليج كمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وهنا يثار السؤال بشأن ما إذا كان أمن الخليج يمكن تعزيزه ليصبح أكثر من مجرد تحالف عسكري معدل لكنه إلى حد كبير تقليدي.

وفي هذا الاطار، تأتي هذه الدارسة الصادرة عن مركز سابان – معهد بروكنجز، والتي تطرح فكرة تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى هيكل أمني إقليمي جديد بمميزات إضافية هامة تضيف إلى القدرات العسكرية لدول الخليج العربي بما يعزز ويحافظ على أمن الخليج ضد أي أخطار خارجية تهدده وخاصة إيران. ويعلق على هذه الدراسة الباحث أ/ محمد عزالعرب المتخصص في شئون الخليج العربي.

*أسرة التحرير*

*أغسطس ٢٠١٢*

**الملخص التنفيذي**

خطت دول الخليج، خلال العقد الماضي، خطوات هامة في تطوير بعض قدراتها الدفاعية، معززة علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة والجيوش الغربية الأخرى، وساعية إلي دمج قواتها المسلحة. ومع ذلك، قد يأتي بناء هيكل أمني إقليمي جديد بمميزات إضافية هامة.

وأي هيكل أمني جديد لمنطقة الخليج يجب أن يلبي ثلاثة أهداف أساسية:

١- يجب أن يجعل دول الخليج أكثر أمنا مما هي عليه بالفعل؛

٢- يجب أن يبسط، لا أن يعقد، الديناميكيات الأمنية في المنطقة.

٣- يجب أن يكون من المرونة والقوة بما يكفي لجعله يصمد أمام التغييرات الداخلية والخارجية.

ثانيا، يجب وضع هيكل أمني جديد للخليج للتعامل مع تهديدين رئيسيين خارجيين لأمن دول الخليج:

١- إمكانية ظهور إيران عدوانية ومسلحة نوويا تسعي للهيمنة على المنطقة .

٢- ظهور عراق بمستقبل غامض، يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة سواء نتيجة الانزلاق ثانية إلي الحرب الأهلية أو من خلال ظهور ديكتاتورية جديدة – قد تتحالف بصورة وثيقة مع إيران عدوانية.

**العمل من داخل هيكل مجلس التعاون الخليجي**

منذ عام ١٩٨١، أثبت مجلس التعاون الخليجي أنه هيكلا أمنيا فعالا وثابتا لدول الخليج.

- بالتالي السؤال العام يتعلق بما إذا كان من الممكن تصور إدخال تغييرات على هيكل مجلس التعاون الخليجي بما يعززه ليتخطي ما حققه حتى الآن .

وفيما يتعلق بتحسين فاعلية أو تأثير مجلس التعاون الخليجي، من الممكن أن يشمل التغيير الأكثر اتساعا تحويل ما يعتبر الآن تحالف عسكري بحكم الأمر الواقع إلي تحالف رسمي من خلال التوقيع على معاهدة دفاع مشترك.

- سيكون لمعاهدة دفاع مشترك تأثير ضئيل على قدرات مجلس التعاون الخليجي، لكنها ربما تصبح إشارة رمزية مفيدة على التحدي والتضامن، وخصوصا إذا تم اتخذها بعد عبور إيران العتبة النووية.

ولفكرة توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل دولا أخرى بعض الجذابية، لكن الدول الأكثر ترشيحا للانضمام من المرجح أن تجلب معها أعباءً أكثر مما ستأتي بمصادر قوة في نظر الأعضاء الحاليين لمجلس التعاون الخليجي. وسوف تمثل الأردن وتركيا (وفي نهاية المطاف) العراق، أفضل المشاركين الجدد، لكن جميعهم يحمل عادات هامة قد لا تكون مقبولة لدول مجلس التعاون الخليجي الحالية: فالأردن ليست دولة خليجية، والعراق ليست دولة سنية، وتركيا ليست دولة عربية. ومن المنظور الأمني، تعتبر الأردن المرشح الأسوأ بين المرشحين الثلاثة، لكن ربما لا تكون الاعتبارات الأمنية هي الأساس المنطقي الرئيسي لقيادة مجلس التعاون الخليجي.

## تجاوز مجلس التعاون الخليجي

في ضوء النجاحات التي تنعم بها مناطق أخرى تستخدم ترتيبات أمنية تعاونية، من الواجب طرح السؤال حول ما إذا كانت مثل هذه الترتيبات يمكن أن توفر نماذج مفيدة للخليج.

- **رابطة دول جنوب شرق آسيا** (أسيان) ليس لديها ما تقدمه للخليج لأنها تمثل اتحاد كونفيدرالي فضفاض وغير رسمي مماثل لمجلس التعاون الخليجي، لكنها لم تحقق نفس نوع التقدم على مستوى التعاون الأمني مثل التقدم الذي حققته دول مجلس التعاون الخليجي (وإن كان الأسيان حققت تقدما أكبر بكثير في مجال التكامل الاقتصادي).

- **منظمة الأمن والتعاون في أوروبا**، لا توفر نموذجا مفيدا لأن اهتمامها الرئيسي لم يكن منصبا على الأمن الخارجي، لكن على التحول السياسي الداخلي (وهو أمر تحتاج دول الخليج إلي علاجه، مع إلحاح مضاف منذ انطلاق "الربيع العربي"، لكن هذا لا يرتبط سوى بصورة غير مباشرة بقضية كيفية زيادة أمن هذه الدول تجاه التهديدات الخارجية).

- **لجنة الأمن والتعاون في أوروبا**، سلف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، توفر، من ناحية أخرى، نموذجا فعالا ومفيدا للغاية لما يمكن أن تتبناه دول الخليج من أجل تكوين خليج عربي أكثر أمنا واستقرارا.

**لجنة الأمن والتعاون في أوروبا كنموذج للخليج**

إن الشروع في مقاربة على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا ستتطلب بدء سلسلة من الاجتماعات المنتظمة يمكن أن يناقش خلالها الأعضاء مختلف المسائل الأمنية، وأن يتم السماح لكل الأطراف بأن تطرح مخاوفها، والتهديدات التي تراها، والكيفية التي تراها لتقليص هذه التهديدات. وفيما يتعلق بقضايا ذات طبيعة معقدة بشكل خاص، يمكن للجان فرعية أن تحاول التفاوض على حلول حينما يكون ذلك ممكنا. وفي نهاية المطاف، ستنتقل هذه العملية إلي وضع إجراءات بناء ثقة يتخذها طرف أو جميع الأطراف، بالتساوي أو بصورة غير متماثلة. ومع مرور الوقت، يمكن لدول الخليج أن تستخدم هذه الاجتماعات / التنظيم لحل النزاعات، وتخفيف المخاوف وإدارة النزاعات والأزمات. وفي نهاية المطاف، فور ترسيخ ثقة كافية بين الأعضاء، فإن هذه الآلية يمكن استخدامها للتوصل إلي ترتيبات للحد من التسلح يمكن أن تساهم بشكل كبير في أمن واستقرار المنطقة.

- وتتطلب مقاربة على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا إقامة منظمة دائمة، أو مجرد عملية، مع اجتماعات مقررة والقدرة على وضع جدول لجلسات إضافية أو لجان فرعية لعلاج خلافات محددة أو مقترحات بتعمق أكبر.

- إن المبادئ الأساسية لـ "تجمع" أمني على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج سوف يتعين أن تشمل تعهدا من جانب جميع الدول الأعضاء بعدم التدخل الشئون الداخلية لبعضهم البعض، والتزام بصنع القرار من خلال الإجماع وبالتالي يمكن لكل دولة عضو أن تكون قادرة على الاعتراض على أي تحرك من جانب المجموعة.

ويمكن لإطار أمني مثالي على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا أن يتكون من كل الدول المشاطئة للخليج وعدد مختار من الدول الأخرى التي يشكل أمن الخليج اهتماما رئيسيا لها – والتي لن تحاول اختطاف هذا المنتدي للتعامل مع شئون أمنية أخرى غير ذات صلة بالخليج.

- وبخلاف دول مجلس التعاون الخليجي الأساسية، فإنه سيتعين أن يتم دعوة إيران والعراق للمشاركة، فمن خلال مشاركتهما فقط سيكون من الممكن علاج المشاكل الأمنية الرئيسية في الخليج من خلال التعاون لخفض التهديدات وإجراءات لحل النزاعات.
- ورغم أنه قد تم ذكر إسرائيل، وباكستان، ومصر والمغرب كإضافات محتملة لمثل هذا الترتيب، فإنه يجب استبعاد هذه الدول لأن أمن الخليج لا يمثل الاهتمام الرئيسي هذه الدول الرئيسي وقد تحاول اختطاف هذا الإطار لعلاج مشاكلها الأمنية الخاصة غير ذات الصلة بالخليج إلي حد كبير.
- الولايات المتحدة يجب أن تكون عضوا، مثلما كانت عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / لجنة الأمن والتعاون في أوروبا، لأنها الحليف العسكري الرئيسي لدول مجلس التعاون الخليجي (ومن المأمول أن تكون كذلك بالنسبة للعراق) وتمثل التهديد الرئيسي لإيران. وبدون الولايات المتحدة، فإن المناقشات بين الأعضاء ستصبح شكلية وسوف تنفصل عن الواقع. إضافة إلي ذلك، فإن المشاركة الأمريكية في عملية أمنية خليجية قد تساعد على شرعنة الدور العسكري الأمريكي الهام في المنطقة.

- ولأن لكل من الصين والهند مصالح كبرى ومتزايدة في الخليج، إضافة إلي القدرة على لعب أدوار مماثلة لدور الولايات المتحدة، فإنهما أيضا يمكن أن يكونا مرشحين جيدين للانضمام. وفي الواقع، محاولة استبعاد الصين والهند ربما تعرض مثل هذه المنظمة للخطر لأن الدولتين تملكان قدرا من النفوذ الاقتصادي والسياسي (وسوف تمتلكان في نهاية المطاف القوة العسكرية) بما يمكنهما من خلق مشاكل حقيقية إذا لم يتم أخذ آرائهما بعين الاعتبار.
- ولجعل مشاركة أمريكا والصين مستساغة أكثر، ربما يكون من المفضل دعوة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي للمشاركة. ورغم أن روسيا تملك القدرة على القيام بدور غير مفيد، فربما سيكون من الأفضل دعوتها للانضمام إلي المنظمة حيث يمكن استرضائها بدلا من إبعادها – الأمر الذي قد يزيد من رغبتها في خلق المشاكل.

وسيكون من المهم الوضع في الاعتبار أنه حتى إقامة إطار على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج لن يحل جميع مشاكل المنطقة في حد ذاته. وسيكون مثل هذا الهيكل الجديد مجرد آلية لتسهيل الإجراءات التي يكون من الأصعب اتخاذها بدون وجوده. لكن في نهاية المطاف، سيكون من المطلوب أن تكون كل الدول الأعضاء راغبة في قبول حلول وسط بشأن إجراءاتها الأمنية الخاصة في مقابل أن يقوم خصومها بالشيء نفسه. ولن يكون إقامة نظام أمني على غرار لجنة الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج علاج لكل الأمراض، لكن إذا كانت هناك رغبة من جانب جميع الأطراف بالمحاولة، فإنه قد يوفر طريقا رائعا لإقامة منطقة أكثر سلما وأمنا للجميع.

**مقدمة**

في أعقاب الانسحاب الأمريكي من العراق وفي ظل شبح إحتمال أن تطور إيران سلاحا نوويا، هناك سبب منطقي قوي يجعل دول منطقة الخليج العربي تفكر في كيفية تعزيز أمنها بأفضل الطرق. وخلال العقد الماضي، خطت دول الخليج خطوات هامة نحو تطوير بعض قدراتها الخاصة، معززة علاقاتها الثنائية مع الولايات المتحدة والجيوش الغربية الأخرى، وساعية إلي دمج قواتها المسلحة. وهناك مجال إضافي مطروح للبحث هو إمكانية وضع ترتيبات دبلوماسية – عسكرية جديدة – "هيكل" أمني جديد لمنطقة الخليج يمكن أن يكمل التطورات العسكرية – الفنية التي حققتها دول الخليج بالفعل.

وأي هيكل أمني جديد في منطقة الخليج يجب أن يلبي الأهداف الثلاثة الرئيسية التالية:

١- الهيكل الأمني يجب أن يجعل دول الخليج أكثر أمنا مما هي عليه الآن؛
٢- يجب أن يبسط، لا أن يعقد، الديناميكيات الأمنية في المنطقة لأن التعقيد يكون من الصعب استمراره ويكون من الأسهل على القوى الحاقدة أن تقوضه؛ و
٣- يجب أن يكون من المرونة والقوة بما يكفي لجعله يصمد أمام التغييرات الداخلية والخارجية على حد سواء.

ثانيا، استخلاصا من هذه المجموعة من الأهداف، يجب أن يُصمم أي هيكل أمني جديد للخليج لكي يتعامل مع تهديدين خارجيين رئيسيين لأمن دول مجلس التعاون الخليجي وهما:

١- إمكانية ظهور إيران عدوانية ومسلحة نوويا ترى نفسها الدولة المهيمنة "الطبيعية" في المنطقة وتسعى للإضرار أو الإطاحة بالحكومات الإقليمية التي تقاوم هيمنتها؛ و
٢- ظهور عراق بمستقبل غامض، قد يهدد بزعزعة استقرار المنطقة من خلال الانزلاق مرة أخرى إلي حرب أهلية أو ظهور ديكتاتورية جديدة – قد تكون

عدوانية مثل الديكتاتوريات العراقية السابقة، أو ربما تكون متحالفة بشكل وثيق مع إيران عدوانية.

وبالإضافة إلي علاج هذين التهديدين الواضحين، فإن الهيكل الأمني الجديد في المنطقة يجب أيضا أن يكون قادرا على التأقلم مع موازين القوة المتغيرة في المنطقة، إضافة إلي موازين القوة المتغيرة في العالم الأوسع. وفي الواقع، فإن مثل هذا الإطار الجديد، في حالته المثالية، سوف يساعد دول المنطقة على الإبحار عبر هذه التقلبات. وفي الواقع فإن كل هذه التهديدات تستدعي تعاون أكبر بشأن الأمور الأمنية داخل الخليج.

**العمل من داخل هيكل مجلس التعاون الخليجي**

منذ عام ١٩٨١، أثبت مجلس التعاون الخليجي أنه هيكل أمني فعال وثابت للدول المطلة على الخليج العربي. إضافة إلي ذلك، فإن مجلس التعاون الخليجي هو تحالف أمني بحكم الأمر الواقع بالفعل، مما يضعه في وضع أفضل بكثير من وضع هياكل أمنية بديلة مثل تلك التي استطاعت جنوب شرق آسيا (الأسيان) وأوروبا (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / لجنة الأمن والتعاون في أوروبا) تطويرها. وفي الواقع، رغم أنه أقل قوة، فإن مجلس التعاون الخليجي قد شكل عمليا نسخة خليجية من الناتو، في ظل تعاون أكبر وأكثر فاعلية من ذلك الموجود في أسيان أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا / لجنة الأمن والتعاون في أوروبا. ولهذا السبب، عند بحث إعادة وضع مفاهيم الأمن لدول الخليج، يجدر أولا السؤال بشأن ما إذا كان ربما يمكن استخدام إطار مجلس التعاون الخليجي القائم كأساس وكيفية ذلك.

**تعميق مجلس التعاون الخليجي**

رغم أن ميثاق مجلس التعاون الخليجي لا يتطرق إلي الاعتبارات الأمنية، فإن المجلس يقوم بدوره فعليا كتحالف أمني بحكم الأمر الواقع. وفي الواقع، حققت دول المجلس الست تقدما في مجال تنسيق أنشطتها الأمنية فاق بكثير ما حققته في السلسلة الواسعة من المجالات غير العسكرية التي حددها بشكل خاص الميثاق. ولمجلس

التعاون الخليجي مجلسا لتخطيط الدفاع والقوات المسلحة في دوله تربطها علاقات وثيقة واسعة و(تحت الرعاية الأمريكية) حققت تقدما هائلا في دمج عقيدتها، واتصالاتها، ومخابراتها وحتى معداتها. وكانت قوة درع الجزيرة تاريخيا دون المستوى، لكنها تشكل قوة عسكرية حقيقية ومندمجة اظهرت قدرة على العمل والعمل الجماعي. إضافة إلي ذلك، ففي أكثر من مناسبة، أظهرت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي التزامها بأمن كل منها الأخرى، ورغبتها في الوفاء بهذا الالتزام.

وهناك دائما المزيد الذي يمكن القيام به لتعزيز اندماج القوات المسلحة للدول الست، لكن الواقع الآن هو أن مجلس التعاون الخليجي مندمج بشكل جيد للغاية ويقوم بدوره كحلف عسكري. ومن منظور تعزيز مجلس التعاون الخليجي ككيان أمني، فإن تحسين الفاعلية العسكرية للدول الأعضاء بالمجلس يمثل مجال الاحتياج الأكبر، وليس مجال تطوير مزيد من الوحدة بين هذه الدول. وبالتالي، من الناحية العملية، رغم أنه مازال هناك عددا من الخطوات الصغيرة التي ربما يمكن اتخاذها لتحسين أمن دول الخليج من خلال تحسين دور مجلس التعاون الخليجي كحلف عسكري، فلم تُتخذ سوى خطوات كبرى قليلة، إن وجُدت، في هذا المجال.

وفي الواقع، قد يبدو أن دول الخليج لها تأثير أكبر على أمنها الخارجي باختيارها تحويل هذه المنظمة إلي حلف رسمي، الآن أو في مرحلة ما في المستقبل القريب. ورغم أن ذلك قد لا يضيف الكثير في مجال زيادة تحسين الأداء الجيد للغاية بالفعل للتحالف، فإنه قد يكون له تأثيرا دبلوماسيا هاما للغاية. فقد يرسل تحالف رسمي في إطاره تتعهد كل دول مجلس التعاون الخليجي صراحة بالدفاع عن بعضها البعض إشارة قوية لإيران أو الدول المجاورة العدوانية الأخرى، بما في ذلك عراق ينزلق للوراء. وقد تصبح ذلك بمثابة بيان بأن هذه الدول لن تكون قادرة على تفرقة دول الخليج وغزوها. ومن شأن مثل هذا التحالف، وبخاصة في مواجهة احتمال عبور إيران فجأة العتبة النووية، أن يطمئن شعوب دول الخليج الأصغر بأن السعوية ودول الخليج الأكبر الأخري لن تتخلى عنها. إضافة إلي ذلك، لكون دول الخليج تمثل أهمية جماعية للاقتصاد العالمي، فإن ارتباط دول الخليج معا بشكل رسمي سوف

يجبر الدول التي تفكر في العدوان عليها إلي التفكير في أن الولايات المتحدة والصين وأوروبا والقوى الخارجية الكبرى الأخرى قد يكون من المرجح أكثر أن تهب للدفاع عن جميع دول الخليج العربي، وليس فقط الدول الكبرى المنتجة للنفط – أو السعودية فقط – إذا تعرضت أيا منها للهجوم. كذلك قد يكون من الأسهل على القوى الخارجية التفاعل مع تحالف رسمي موحد بدلا من الدول الست كل على حدة المرتبطة فقط بالهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي الذي يغلب عليه الطابع الشكلي .

وفي سياق بعض التصعيد الهام الجديد في التهديد الذي تتعرض له دول الخليج، مثل عبور إيران للعتبة النووية أو إعادة ظهور عراق عدواني، فإن شعوب المنطقة وعلى الأرجح حكوماتها أيضا، قد تتطلع لعمل ما متناسب (حتى وإن كان رمزيا فقط) كوسيلة لإظهار أن هناك أمور يمكن لمجلس التعاون الخليجي القيام بها لزيادة أمنها الخاص في مواجهة تهديد واسع. وقد يصبح تحويل مجلس التعاون الخليجي من تحالف غير رسمي فعال للغاية إلي تحالف رسمي وسيلة مؤثرة للغاية للقيام بذلك بدون سلبيات لأن الدول الست ترتبط بالفعل بمثل هذا التعاون الأمني الوثيق.

**توسيع مجلس التعاون الخليجي**

في ظل البقاء في إطار الهيكل الإستراتيجي القائم في الخليج، وهو مجلس التعاون الخليجي، فإن البديل الواضح لتعميق التحالف هو توسيعه. ولأنه لا يوجد الكثير الذي يمكن لمجلس التعاون الخليجي القيام به لتعميق العلاقات لتحالف عسكري وثيق بالفعل والوظيفي الفعلي بخلاف جعله تحالفا رسيما، فإن توسيع التحالف من خلال ضم أعضاء آخرين إليه يحظي ببعض الجاذبية. ومن الناحية النظرية، فإن الدول التي سيتم ضمها، بما فيها الدول القوية، قد تساعد على تعزيز مجلس التعاون الخليجي وتعزيز أمن أعضائه من خلال تعظيم قوته العسكرية وزيادة وزنه الدبلوماسي. وعلى مدار التاريخ سعت التحالفات إلي تعظيم حجمها – وبخاصة في وقت الأزمة أو النزاع – لتعظيم حجم الجيوش التي تقف إلي جانبها. لكن، الجانب

السلبي لهذه الإستراتيجية هو أن إضافة حلفاء جدد عادة ما يجلب تعقيدات إضافية. فإذا لم يكن هناك تهديد وشيك على وجه الخصوص، فإن هذه التعقيدات يمكن أن تجر الدول إلي أزمات ونزاعات لم تسعي إليها، وكانت محصنة منها في السابق. وبالتالي، فخلال بحث ما إذا كان سيتم ضم أعضاء جدد، سوف يكون مطلوبا من مجلس التعاون الخليجي النظر فيما إذا كان العضو الجديد سيكون منتجا صرفا أو مستهلكا صرفا للأمن.

وهذا بالتحديد يمثل تحسبا هاما عند دراسة توسيع مجلس التعاون الخليجي. ويمكن لمعظم الدول المحتمل أن يتم ضمها إلي تحالف موسع مع مجلس التعاون الخليجي أن تجر المجلس إلي مشاكل إستراتيجية في أماكن أخرى، خارج الخليج، وقد يفرض هذا بسهولة أعباءا أكبر بكثير من أي فوائد يمكن أن يجلبها ضم هذه الدول. إضافة إلي ذلك، فإن بعض الإضافات المحتملة لمجلس التعاون الخليجي قد يغير بصورة دراماتيكية مدركات الهدف من وراء مجلس التعاون الخليجي بطرق قد تصبح ضارة بالمجلس ودوله الأعضاء.

وفي الواقع، تشكل منطقة الخليج ما يصفه الأكاديميون بـ "نظام أمني" بما يعني أن كل أعضاء هذا التجمع ينظرون إلي بعضهم البعض كحلفاء رئيسيين وتهديدات، أكثر مما هو الوضع مع الدول القريبة الأخرى، وحتى الدول التي قد تجاور بعض أعضاء هذا النظام الأمني. وبالتالي، فإن أحد الاعتبارات التي يتعين التحسب لها في أي هيكل أمني جديد للخليج هو أن الذهاب أبعد من النظام الأمني في الخليج قد يخلق المشاكل أكثر مما يحلها من خلال إدخال مشاغل أخرى – ومن المحتمل ديناميكيات لنظم أمنية مختلفة للغاية (مثل النظم في المشرق العربي، أو جنوب آسيا أو وسط آسيا) إلي النظم في الخليج .

وهناك نقطة إضافية هي أن التحالفات العسكرية التعاونية (الرسمية أو غير الرسمية) تميل إلي العمل بشكل أفضل عندما تعمل بنظام قاعدة الإجماع . وهذا ينطبق بشكل خاص على مجلس التعاون الخليجي، الذي تسوده كذلك تقاليد ثقافية عربية لبناء الإجماع من أجل التحرك. وبالتالي، فإن ضم أي دولة إضافية سوف

يجعل حتما بناء الإجماع أكثر صعوبة، وهذا يصح على نحو خاص عندما يكون لبعض الدول المحتمل ضمها خلافات كبيرة مع الأعضاء الحاليين في المجلس. والعديد من المرشحين المحتملين التالي الإشارة إليهم قد يعقد بشكل كبير عملية صنع القرار في مجلس التعاون الخليجي بسبب أن مصالحهم مختلفة للغاية، وبسبب أن وجهات نظرهم ستكون مختلفة للغاية، مما يجعل بناء إجماع أكثر صعوبة مما تشير إليه مجرد حالة لضم دولة أخرى.

**الأردن**: تعد الأردن، من نواحي عديدة، المرشح الأكثر وضوحا لضمه إلي مجلس تعاون خليجي موسع – والفكرة تم طرحها رسميا في عام ٢٠١١. والأردن هي الدولة الأكثر شبها بأعضاء مجلس التعاون الخليجي الآخرين. فالأردن هو نظام ملكي عربي محافظ له صلات قوية بالغرب، ويجاور العراق والسعودية، ويضم غالبية من السكان السنة العرب. إضافة إلي ذلك، فإن القوات المسلحة الأردنية هي إلي حد ما أكثر قدرة من نظيراتها في العديد من الدول العربية الأخرى. كما أن السلاح الجوي الملكي الأردني الصغير والقوات الخاصة الأردنية، على نحو خاص، تملكان قدرة متطورة للغاية حسب المعايير الإقليمية. ومن المنظور الأردني، فإنه بالتأكيد قد يستفيد من علاقات أوثق مع الخليج، وبخاصة إذا جاء ذلك بمساعدات مالية أكبر، التي يحتاج إليها الأردن بشدة.

ولهذه الأسباب، فإن الأردن هو أحد أفضل المرشحين للانضمام إلي مجلس تعاون خليجي موسع. لكن مازال هناك سلبيات هامة للغاية بالنسبة لدول الخليج إذا انضم الأردن. وأهم هذه السلبيات أن الأردن غير مهتم إلي حد كبير بالتطورات الأمنية في الخليج، البعيد من الناحية المادية والناحية النفسية. وبالتأكيد الأردن لا يميل إلي فكرة إيران أكثر قوة، لكنه لا يخشي من تدخل إيراني مباشر بنفس خشية دول الخليج. وبالأحرى فإن الأردن أكثر ما تخشاه هو الدعم الإيراني لسوريا وحزب الله. وحتى العراق لا يعتبر في نظر الأردن دائما سوى تهديد محدود من السهل تحييده. وبدلا من ذلك، ينظر الأردن جهة الغرب وجهة الشمال، نحو إسرائيل وسوريا. وهذه هي المشاكل الأمنية الرئيسية للاردن، التي يضاعف منها حقيقة أن

الانقسام في المملكة الهاشمية ليس انقساما بين السنة والشيعة، بل بين غالبية من السكان الفلسطينيين وأقلية حاكمة من سكان الضفة الشرقية. وبالتالي، فإن ضم الأردن إلي مجلس التعاون الخليجي سوف يكون على الأرجح أكثر فائدة للأردن من فائدته لدول الخليج: وقدرات الأردن العسكرية المحدودة لن تضيف كثيرا لنظام المعركة لمجلس التعاون الخليجي (وبخاصة عند الوضع في الاعتبار الوجود العسكري الأمريكي والتزام الولايات المتحدة تجاه دول الخليج)، لكن الأردن قد يستدرج مجلس التعاون الخليجي إلي المشاكل الإسرائيلية – الفلسطينية والحرب الأهلية السورية المتواصلة بشكل ملموس. وقد يؤدي ذلك إلي جعل دول مجلس التعاون الخليجي تنخرط بشكل أكثر نشاطا في هذه المشاكل المستعصية مما كانت عليه في الماضي، مما يؤدي على الأرجح إلي إلحاق ضرر سياسي ودبلوماسي ونفسي وإستراتيجي بمجلس التعاون الخليجي.

**المغرب**: هي الدولة الأخرى المقترح رسميا ضمها لمجلس التعاون الخليجي. ومثل الأردن، فإن المغرب نظام ملكي ذات أغلبية سنية متحالف مع الغرب. ورغم أن ملك المغرب يبدو راغبا في تبني إصلاحات ديمقراطية أكثر من العديد من ملوك الشرق الأوسط الآخرين، فإن هدفه يظل هو إحداث تحول خاضع للسيطرة واحتفاظ الملك بسلطة كبيرة. وبخلاف ذلك، لا تملك المغرب شيئا مؤثرا يرشحها للانضمام إلي مجلس التعاون الخليجي. كما أن الجيش المغربي هو أقل قدرة من الجيش الأردني، ولا يراود المغرب أي أمل في نشر للقوة في الخليج العربي لمساعدة دول الخليج عند الحاجة. وبالتالي، فإن أي توسيع لمجلس التعاون الخليجي بضم المغرب لن يكون له تأثير على التعاون الأمني في الخليج – رغم أن المغرب قد تكون مرشحا جيدا للاندماج الاقتصادي، إذا حقق مجلس التعاون الخليجي أي تقدم حقيقي بخصوص هذا الهدف الظاهري .

ويجدر الوضع في الاعتبار أن توسيع مجلس التعاون الخليجي بحيث يضم كل من الأردن والمغرب قد يكون له جانبا سلبيا هاما للغاية على صعيد الرأي العام والدبلوماسية العامة، حيث أن لا الأردن ولا المغرب مهددين بالتطورات في الخليج،

ولا في قدرتهما نشر قوات كبيرة في الخليج، وضمهما لمجلس التعاون الخليجي قد يجعل منه مجلسا لا يهدف سوى الحفاظ على الوضع الداخلي في كل دولة من الدول الأعضاء، أكثر من كونه يعتزم تعزيز أمن دول الخليج ضد التهديدات الخارجية. ومرة أخرى فإن الشيء المشترك الوحيد الذي يربط بين الأردن والمغرب من ناحية ودول الخليج من ناحية أخرى هو أن هذه الدول جميعا نظم ملكية ذات أغلبية سنية؛ ولا تربطها تهديدات أمنية خارجية مشتركة، بل مخاوف أمنية داخلية فقط – وهذه المخاوف هي إلي حد كبير نتاج اضطرابات داخلية ضد الظلم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالتالي، فإن ضم الأردن والمغرب يمكن أن يغير الانطباع واسع النطاق عن مجلس التعاون الخليجي بأنه تحالفا لدول الخليج الست التي تحاول تأمين نفسها ضد التهديدات من العراق وإيران؛ إلي انطباع بأن مجلس التعاون الخليجي ليس سوى جهاز تنسيقي لنظم الشرق الأوسط الملكية الاستبدادية القديمة من أجل تنسيق جهودها لقمع سكانها غير السعداء. وقد يصبح مجلس التعاون الخليجي نسخة في القرن الحادي والعشرين لـ "الحلف المقدس" في القرن التاسع عشر بين قيصر روسيا والنظم الملكية المتداعية في أوروبا التي حاولت منع التقدم الثوري الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهذا قد يصبح تحولا مشووما للغاية لمجلس التعاون الخليجي.

**تركيا**: من وجهة نظر أمنية محضة، قد تصبح تركيا مرشحا جيدا للانضمام إلي مجلس تعاون خليجي موسع. أولا: تركيا تواجه تهديدات من إيران عدوانية وعراق من المحتمل أن يصبح غير مستقرا (أو عدوانيا). وثانيا: تركيا تملك فعليا قوة عسكرية كبيرة يمكن أن تستخدمها بصورة مباشرة ضد كلا الدولتين (وإن كانت قدرتها على نشر القوة في الخليج ذاته هي قدرة محدودة للغاية). إضافة إلي ذلك، فإن علاقة تركيا مع الولايات المتحدة وأوروبا من خلال حلف الناتو يمكن أن تساعد على تعزيز الالتزام الأمني الغربي تجاه الخليج.

ومع ذلك، فإن تركيا تحمل بعض العيوب أيضا، أوضحها أن تركيا ليست دولة خليجية، وليست دولة عربية، وليست ملكية. ورغم أن سكانها بأغلبيتهم الساحقة

من المسلمين السنة، فإن إنها تتبني إيديولوجيا رسمية علمانية وتلتزم عناصر عامة من النخبة التركية بهذه الفكرة. وليس لأيا من هذه النقاط صلة فنية بميثاق مجلس التعاون الخليجي، وليست ذات صلة بأي حال بالتعاون الأمني المحتمل بين تركيا ودول الخليج، لكن سيعني ذلك مخالفة لقاعدة هامة للغاية غير مكتوبة بشأن طبيعة مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلي ذلك، فإن ضم تركيا إلي مجلس التعاون الخليجي سوف يستهدف صراحة العراق وإيران بطريقة حاول مجلس التعاون تقليديا تجنبها – وبطريقة حاولت أنقرة أيضا تجنبها. ولن تصبح هناك وسيلة للإدعاء بأن مجلس التعاون الخليجي هو ببساطة للدفاع المشترك بين دول الخليج ضد كل الأعداء النظريين. ولن يُنظر إلي ضم تركيا سوى على أنه تهديدا صريحا لإيران والعراق (إذا لم يتم ضم العراق ذاته إلي المجلس كما سيتم تناوله لاحقا) – وهو تهديد مفيد للغاية من منظور مجلس التعاون الخليجي لأن كل من بغداد وطهران يكنان احتراما بالغا تجاه تركيا، لكنه تهديدا لا يمكن تجاهله أيضا. ولذلك فإن ضم تركيا إلي مجلس التعاون الخليجي سيكون بمثابة تحذيرا وفي الوقت نفسه استفزازا لإيران والعراق، مع تصور أنه لن يتم ضم العراق ذاته إلي المجلس. وفي نهاية المطاف، إذا كان مجلس التعاون الخليجي يرغب في التخلي عن سياقه العربي ومصرا على مواجهة أكثر علنية تجاه إيران و / أو العراق، فإن تركيا قد تكون المرشح الأفضل للانضمام.

**العراق:** يجب على نحو ملائم النظر إلي انضمام العراق لمجلس تعاون خليجي موسع على أنه خطة متوسطة إلي بعيدة المدى. وحاليا، يظل العراق غير مستقر للغاية، وعنيف للغاية، ومتقلب للغاية. وهناك مخاطر كبيرة لتجدد الحرب الأهلية في العراق، وستظل هذه المخاطر كذلك لسنوات عديدة قادمة على الأقل. وحتى إذا تجنب العراق الحرب الأهلية، فإنه قد ينزلق إلي ديكتاتورية طائفية أو نوع من أنواع الدول الفاشلة – وأيا من هذه الحالات لن يجعل منه مرشحا مرغوب فيه من جانب مجلس التعاون الخليجي. إضافة إلي ذلك، رغم أن الحكومة العراقية يسيطر عليها غالبية من القوميين لا يكنون المحبة لإيران، فإن طهران مع ذلك حصلت على نفوذ هائل في بغداد. ومازال من غير المعروف ما إذا كانت القيادة

العراقية، حتى ضد إرادتها، ستصبح خاضعة لسيطرة أو نفوذ إيران. وحتى يتضح هذا الوضع، سيكون من الحمق تقديم عرض للعضوية في مجلس التعاون الخليجي على العراق.

من ناحية أخرى، إذا نجح العراق خلال عدة سنوات في تجنب هذه المخاطر وبرز كأمة مستقرة تعددية ومستقلة، حينئذ سيكون مرشحا رائعا للانضمام إلي مجلس التعاون الخليجي، فالاهتمام الأمني الرئيسي للعراق، مثله مثل دول الخليج، ينصب على الخليج وإيران. ورغم أن للعراق بعض المخاوف تجاه تركيا وسوريا، فإن توجهه الأساسي تجاه الجنوب والشرق، مما يجعله عضوا طبيعيا في نظام الأمن الخليجي. ويملك العراق القوة المحتملة لموازنة إيران، وعراق مستقرا ومستقلا سترتبطه على الأرجح علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وأوروبا – ومن المرجح أن تصبح عقيدته العسكرية ومعداته متوافقة تماما مع جيوش دول مجلس التعاون الخليجي. وبالمثل، فإن ثروة العراق النفطية سوف توفر له عددا من المصالح والقدرات الأخرى المماثلة لتلك الخاصة بدول الخليج. وسيكون "التباين" الوحيد هو سكان العراق من الغالبية الشيعية (والأقلية الكردية العراقية). وفوق ذلك، لا يوجد هناك سبب أمني لاستبعاد العراق على أساس هذا الواقع، لكن دول الخليج، كمسألة عملية، ترى تقليديا تحالفها على أنه تحالفا بين دول عربية سنية.

وكما الحال مع تركيا، فإذا تغاضت دول مجلس التعاون الخليجي عن خيارها التقليدي، فإن انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي ربما يصبح إضافة هامة للمجلس. وفي الواقع، قد تعرض دول مجلس التعاون الخليجي إمكانية الحصول على العضوية كحافز للقيادة العراقية العنيدة لكي تتوصل إلي الحلول الوسط الضرورية لإعادة الاستقرار لبلدها، والبعد بنفسها عن إيران، وعلاج التصدعات التي تشل البلاد.

**اليمن:** إذا كان انضمام العراق في نهاية المطاف لمجلس التعاون الخليجي سوف يجلب فوائد متساوية بالكاد لكل من العراق ودول الخليج، ففي حالة اليمن، فإن المميزات سوف تعود أساسا (وإن كان ليس بالكامل) على اليمنيين. ويحتاج اليمن

الذي يمر بمرحلة تحول ديمقراطي سريع إلي كميات ضخمة من المساعدة الخارجية بصورة ماسة للتعامل مع الركود الاقتصادي، والفساد والاختلال السياسي الذي أدى إلي إنهيار حكومة على عبد الله صالح وقد يزعزع بسهولة خلفائه. وسوف يُنظر إلي انضمام اليمن إلي مجلس التعاون الخليجي باعتباره وسيلة رائعة لصنعاء لتأمين مثل هذه المساعدات من أشقائها الأغنياء في الشمال. وبالمثل، فإن انضمام اليمن إلي مجلس التعاون الخليجي سوف يسهل على الأرجح لليمن تطوير علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة – التي سترغب على الأرجح في رؤية أحدث المنضمين إلي مجلس التعاون الخليجي يملكون القدرة الكاملة على العمل المشترك مع باقي التحالف ومع قواتها في حالة تم تعبئة مجلس التعاون الخليجي بأكمله لحالة حرب. وفي الواقع، للولايات المتحدة مصالحها الخاصة التي تتطلب تعميق وجود جيشها في اليمن، بدءا من رغبتها في وضع حد لتنظيم القاعدة الخطير في شبه الجزيرة العربية.

لكن انضمام اليمن قد لا يكون خيارا جذابا للغاية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. فاليمن سوف تأتي لمجلس التعاون الخليجي بعدد ضخم من السكان الفقراء الذين يعانون من سوء التعليم وبدون ثروة نفطية. ويعاني اليمن من نزاعات داخلية – جغرافية، وطائفية وقبلية وسياسية – على الأقل مثل النزاعات المعقدة والعنيفة تاريخيا في العراق. ولا يملك اليمن فعليا أي قوة عسكرية، ولا يملك مطلقا أي قدرة على نشر القوة خارج حدوده. بالإضافة إلي ذلك، فإن المشاكل الأمنية بالنسبة لليمن، مثل الأردن والمغرب، ليست المشاكل الأمنية للخليج؛ فبعد المسائل الأمنية الداخلية الخاصة به، فإن اليمن يركز أساسا على التهديدات القادمة من القرن الأفريقي وثانيا التهديد القادم من السعودية ذاتها. وبالتالي، فإن انضمام اليمن إلي مجلس التعاون الخليجي قد يجر دول الخليج إلي مشاكل القرن الأفريقي والبحر الأحمر بدون تعزيز كبير لقدرتها على الدفاع عن نفسها وبسط النفوذ داخل الخليج نفسه، الذي هو سبب وجود تحالف مجلس التعاون الخليجي.

ومع ذلك فإن السبب المنطقي لاستبعاد اليمن قد يتحول ويصبح دافعا لضمها. فالسعوديين منذ زمن طويل يشعرون بقلق من أن عدد سكان اليمن الضخم الفقراء

والمشاكسين يمثل تهديدا للمملكة. وضم اليمن الجديد إلي مجلس التعاون الخليجي، يوفر له مساعدة اقتصادية واسعة النطاق، ووضع أمنه في سياق مجلس التعاون الخليجي قد يثبت أنه الطريقة الأمثل لتحاشي أي تهديد لدول الخليج من اليمن. فكلما شعر اليمن بأنه آمن وشعر سكانه بأن أوضاعهم الاقتصادية تتحسن، كلما قل احتمال أن يسبب اليمن مشاكل للسعودية ودول الخليج الأخرى.

**باكستان:** هي آخر دولة يستحق النظر في انضمامها إلي مجلس تعاون خليجي موسع (أو على الأرجح في هذه الحالة، هيكل أمني خليجي موسع يشمل دول مجلس التعاون الخليجي). وفي الثمانينات، نشر الباكستانيون نحو ٢٠ ألف جندي في السعودية، مازال الضباط الباكستانيون يمثلون العماد الأساسي للعديد من القوات البحرية والقوات الجوية في العديد من دول الخليج، وقد أبدت إسلام أباد رغبتها في توفير قوات من جديد في المستقبل. إضافة إلي ذلك، فإن لباكستان مصالح ضخمة في شئون الخليج، تنبع من المساعدة التي تتلقاها من مختلف دول مجلس التعاون الخليجي، وجاليتها الضخمة من العمال المغتربين في الخليج. إضافة إلي ذلك، تملك باكستان، رصيدا آخر بالغ الأهمية يمكن أن توفره لمجلس التعاون الخليجي هو: الأسلحة النووية. وإذا عبرت إيران العتبة النووية، فإن باكستان هي الدولة الإسلامية الوحيدة الأخرى التي تملك أسلحة نووية التي قد تتطلع إليها دول الخليج لكي توازن إيران داخل الأمة الإسلامية. وبالقدر الذي تعتبر فيه دول الخليج أن ارتباطا أوثق مع الولايات المتحدة هو أمر غير مستساغ، فإن الشراكة مع باكستان قد تصبح بديلا أكثر قبولا في بناء الردع .

لكن إجمالا يبدو الأكثر ترجيحا أنه سيثبت أن باكستان تمثل تعقيدا وليس إضافة إلي أي توسيع لمجلس التعاون الخليجي. فمصالح باكستان الحيوية لا تقع في الخليج، بل تقع بالكامل في جنوب آسيا. ومصالحها في الخليج دافعها الأساسي المال – المال في مقابل نشر القوات التقليدية، والمال في مقابل عمالها المغتربين والمال من المساعدات. وبالتالي، ربما يتم إقناع باكستان بالانضمام إلي مجلس التعاون الخليجي، إذا كان الثمن مرتفعا بقدر كافي، لكن حتى حينذاك من غير المرجح أن يتم

الاعتماد على باكستان في أشد الحاجة إليها. وتشترك إسلام أباد مع إيران في حدود طويلة وهي غير مهتمة بخوض حرب أو حتى الدخول في أزمة مع طهران. ولهذا السبب، من غير المرجح للغاية أن ترغب باكستان في أن تلوح بقدرتها النووية دفاعا عن دول الخليج في حالة مواجهة مع إيران – بسبب أن باكستان ليس لديها سوى مصالح حيوية قليلة في الخليج ولا تتطلع إلي الدخول في أزمات نووية مع إيران – التي تربطها معها عموما علاقات ودية.

وستكون الحجة المضادة المقبولة لذلك هي أن جزءا كبيرا من مشكلة التعامل مع إيران نووية يأتي من التصورات والشكوك والرمزية. وفي هذا الصدد، فإن مجرد انضمام باكستان إلي نظام أمني خليجي جديد قد يكون كافيا لطمأنة سكان الخليج بأن إيران لن تكون قادرة على استخدام أسلحتها النووية لإخضاعهم لإرادة طهران. بالإضافة إلي ذلك، فإن انضمام باكستان قد يدخل قدر من الشك في ذهن القادة الإيرانيين تجاه كيفية تصرف باكستان قد يقنعهم بإظهار قدر من ضبط النفس يفوق ما هم على استعداد لإظهاره. ورغم أن هذه هي عبارة صحيحة وموقف معقول بقدر كافي، فسيكون من الصعب للغاية حساب فوائد الردع المحتمل نتيجة انضمام باكستان. إضافة إلي ذلك فإن انضمام باكستان قد يأتي ببعض السلبيات الواضحة. فباكستان ليست مهتمة بأمن الخليج، واهتمامها ينصب على نظامها الأمني غير المستقر في جنوب آسيا ويتملكها هاجس التهديد (معظمه خيالي) الذي تمثله الهند، عبر أفغانستان، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. كما أن باكستان هي دولة ذات أغلبية سنية، وليست دولة عربية، وتعاني من فقر شديد. وبالتالي، فإن إقناع باكستان بتقديم التزام هام في أمن الخليج سوف يتطلب بدون شك مدفوعات مستمرة لإسلام أباد للمساعدة في التعامل مع الفوضى الاقتصادية والاجتماعية بها. كما أن انضمام باكستان قد يورط دول الخليج في المشاكل الأمنية المتفاقمة في جنوب آسيا، مما قد يقلص الأمن الشامل بدلا من تعزيزه.

## تجاوز نموذج مجلس التعاون الخليجي

إن الآراء المؤيدة والمعارضة لتوسيع مجلس التعاون الخليجي (ناهيك عن تعميقه من خلال تحويله إلي معاهدة أمنية مشتركة رسمية) يثير السؤال بشأن ما إذا كان أمن الخليج يمكن تعزيزه ليصبح أكثر من مجرد تحالف عسكري معدل لكنه إلي حد كبير تقليدي. وفي ضوء النجاحات التي حققتها مناطق أخرى تستخدم ترتيبات أمنية تعاونية أكثر حداثة – تشمل دول بينها عداوات محتملة – يجدر التساؤل بشأن إن كان أي من هذه الترتيبات يمكن أن توفر نماذج مفيدة لإطار مماثل في الخليج.

## النماذج البديلة لهيكل أمني جديد في الخليج

على الأقل منذ عصر اليونان القدماء، لم تُبذل أي جهود من جانب الدول المختلفة لوضع أطر أمنية تعاونية للدفاع عن نفسها بشكل أفضل. ومنذ الحرب العالمية الثانية وسقوط الشيوعية، ظهر العديد من الأطر كأطر ناجحة بصفة خاصة في المساهمة في أمن مناطقها في العالم وهذه الأطر تستحق البحث كأساس لإطار أمني تعاوني جديد محتمل للخليج.

**مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا:** من بعض النواحي، يلخص مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ما يمكن أن يقوم به إطار تعاوني لتعزيز أمن أعضائه. وكان مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الذي انبثق عن اتفاقات هلسنكي عام ١٩٧٥ عبارة عن عملية تمكنت من خلالها جميع دول حلف الناتو وحلف وارسو إضافة إلي جميع الدول المحايدة في أوروبا من مناقشة اهتماماتها الأمنية؛ وشكل الأمن "سلة" قضايا واحدة، وكانت "السلاتان" الأخرتان هما الاقتصاد وحقوق الإنسان (ورغب السوفييت في جعل عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تركز على القضايا الأمنية وإضفاء الشرعية على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، في حين أراد الغرب إثارة المشاغل الخاصة بحقوق الإنسان). وبعد هلسنكي، عقد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ثلاثة اجتماعات "متابعة" في بلجراد ومدريد وفيينا. بالإضافة إلي ذلك، فإن اجتماعات المتابعة تمخضت عن عدد من المؤتمرات الأخرى

المكرسة لعلاج مشاكل محددة للغاية تم تحديدها في الجلسات العامة. وبالتالي، رغم أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لم يكن منتدى دائم، فإن المؤتمر ومؤتمراته الفرعية كانت في حالة انعقاد طوال معظم الفترة من عام ١٩٧٥ إلي عام ١٩٩٤ عندما تحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكتسبة سمة أكثر استمرارية بمنتدي دائم للمناقشات في فيينا.

وربما الانجاز الأمني الرئيسي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا كان إقامة مقرا يمكن خلاله أن تناقش دول الغرب والشرق والدول المحايدة في أوروبا مشاكلها الأمنية ومناقشة الوسائل غير العنيفة لحلها. ولهذا، فإن المؤتمر في حد ذاته، كان مفيدا للغاية خلال فترة طويلة في طمأنة كلا الجانبين بأن الجانب الآخر ليس عدوانيا ولا يبحث عن ذريعة للهجوم. وانطلاقا من هذا الفهم النهائي، أصبح من الممكن التوصل لسلسلة من الانجازات الملموسة. وعلى وجه الخاص، أنتجت عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ما يلي:

- اتفاق هلسنكي النهائي لعام ١٩٧٥، الذي تضمن إجراءات معينة لبناء الثقة، منها شرط أن يتم الإبلاغ عن جميع المناورات العسكرية الكبرى في أوروبا التي تشمل أكثر من ٢٥ ألف جندي قبل موعدها بـ ٢١ يوما وأن تتبادل الدول خططا سنوية للأنشطة العسكرية الكبرى. وبالتوازي مع عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بدأت دول حلف الناتو وحلف وارسو مباحثات خفض متبادل ومتوازن للقوات، تستهدف الحد من القوات التقليدية في أوروبا، وإن كانت هذه المفاوضات لم تحقق الكثير من التقدم.
- اتفاق مؤتمر استكهولم لعام ١٩٨٦ بشأن إجراءات بناء الثقة (المعروف رسميا بـ "المؤتمر – وإجراءات بناء الأمن) التي تجاوزت إجراءات اتفاق هلسنكي النهائي، واتفق الجانبان على ما يلي:
  - الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة؛
  - تقديم إشعار مسبق بشأن أنشطة عسكرية معينة (بما فيها تلك التي تشمل أكثر من ١٣ ألف جندي أو ٣٠٠ دبابة)؛

- دعوة مراقبين لحضور أنشطة عسكرية معينة (تشمل تلك التي يشارك فيها أكثر من ١٧ ألف جندي)؛
- تبادل التقويمات السنوية للأنشطة العسكرية المقررة؛ و
- القبول بعمليات تفتيش إجبارية كوسيلة للتحقق – وهذه هي المرة الأولي على الإطلاق في تاريخ الحد من التسلح التي يحدث فيها ذلك.

- وثيقة فيينا لعام ١٩٩٠ (متابعة لوثيقة استكهولم للمؤتمر واجراءات بناء الأمن)، التي تشترط على الدول تبادل المعلومات بشأن القوات العسكرية القائمة، وعمليات الانتشار المقررة لنظم الأسلحة الرئيسية، والميزانيات العسكرية. كذلك وسعت مجال إجراءات التحقق ونصت على اجتماع سنوي لتقييم التنفيذ، الذي يعالج تطبيق إجراءات بناء الثقة المختلفة.
- معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام ١٩٩٠، الموقعة خلال قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في باريس. وهذه كانت هي إحدى أهم وثائق الحد من التسلح التي يتم توقيعها على الإطلاق التي وفرت مجموعة شاملة من الخطوط التوجيهية التي اتفق عليها كلا الحلفين لمتابعة الحد من عدد دبابات الميدان الرئيسية، والعربات القتالية المدرعة، وقطع المدفعية وطائرات الهليكوبتر الهجومية والطائرات المقاتلة في أنحاء أوروبا (من الأطلنطي إلي الأورال). وعلى سبيل المثال، كان حلف الناتو وحلف وارسو مقيدان بنشر ما لا يزيد على ٢٠ ألف دبابة ميدان رئيسية في أوروبا، مع مناطق فرعية يُطبق عليها قيود أشد تتركز في الحدود الداخلية لألمانيا.
- بالإضافة إلي ذلك، لعب مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وفي وقت لاحق منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، أدوارا هامة لمنع النزاع في دول الاتحاد السوفييتي السابق بعد انهيار النظام الشيوعي. ورغم أنهما كانا أقل نجاحا في يوغسلافيا والقوقاز، فإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا / منظمة الأمن والتعاون الأوروبي يُرجع إليهما إلي حد كبير الفضل في لعب دورا هاما في دول البلطيق وأجزاء من دول آسيا الوسطي .

**منظمة الأمن والتعاون الأوروبي:** خلال قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٩٤ في بودابست، وافق الزعماء على تحويل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، مع مقر دائم في فيينا. وتطلبت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا – التي تم التفاوض عليها على أساس كتلة مقابل كتلة – إلي تحديث بعد انهيار حلف وارسو (معظم دول وارسو انضمت في وقت لاحق إلي حلف الناتو). وكانت قمة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي عام ١٩٩٩ في اسطنبول مقر توقيع المعاهدة المعدلة للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي فرضت قيود على أساس وطني (لكن المعاهدة لم تدخل بعد حيز التنفيذ بسبب خلاف بشأن فشل روسيا في تطبيق إجراءات معينة قالت أنها ستقوم بها، و"علقت" موسكو التزامها بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الأصلية في عام ٢٠٠٨).

ولأن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي لم تواجه قضايا أمنية على مستوى القضايا التي واجهها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا خلال الحرب الباردة، فإن المنظمة في أواخر التسعينات وأوائل الألفية الجديدة مالت إلي توجيه اهتمام أكبر نسبيا لقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، الأمر الذي أثار مشاكل مع روسيا. ولم يكن الروس سعداء بأن يُوجه قدر أكبر من الاهتمام لـ "سلة" حقوق الإنسان. وجادل بعض المسئولين الروس بأن هذا لا يتسق مع تعهد اتفاق هلسنكي النهائي بعدم التدخل في الشئون الداخلية لكل منهما الأخرى، لكن معظم الدول الغربية ترفض ذلك، مشيرة إلي أن من حقها إثارة التزام الدول الأخرى بتعهداتها بموجب الاتفاق النهائي.

وتظل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مقرا لبعض المناقشات الأمنية، بما فيها تطبيق وثيقة فيينا بشأن إجراءات بناء الأمن. لكن بسبب أن اهتمامها تركز بشدة على أمور التحول السياسي الداخلي، فإنها ليست نموذج مناسب لزيادة الأمن الخارجي لدول منطقة الخليج العربي، وبالتأكيد صلاتها بالموضوع أقل من سابقتها، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

**الأسيان:** إن رابطة دول جنوب شرق آسيا (أسيان) لها سمة وثقافة مختلفة عن سمة وثقافة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا / منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، لكن من ناحية هدفها ووسائلها فإنها زادت اقترابا من نموذج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا / منظمة الأمن والتعاون الأوروبي مع مرور الوقت. لكن على عكس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا / منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، تأسست رابطة أسيان كمنظمة رسمية تعقد سلسلة من الاجتماعات كل عام وتضم عددا من اللجان الفرعية الرسمية تتولي وضع مقاربات تعاونية لمختلف المشاكل الإقليمية. بالإضافة إلي ذلك اعتبرت أسيان دائما أن دورها هو تشجيع التقدم والتكامل الاقتصادي والاجتماعي، لكن بالنسبة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فإن هذه الأفكار (رغم أنها كانت حاضرة في اتفاق هلسنكي ودائما ما كان يتم طرحها من جانب دول أوروبا الغربية) لم تصبح محط الاهتمام الرئيسي إلا بعد أن تحول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلي منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. وفي الواقع، رغم أنه تم تأسيس أسيان عام ١٩٦٧ إلي حد كبير كحصن في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا، فسرعان ما تحول اهتمامها بالتكامل الاقتصادي وزيادة الرخاء المشترك، وهو اهتمام مازال هو هدف الرابطة حتى الآن. وعبر العقود، ومع زيادة الرخاء الإقليمي، أصبحت الدول الأعضاء تُقرن بما اصطلح عليه بـ "طريقة الأسيان"، التي تهتم بالنمو الاقتصادي والتعاون أكثر من اهتمامها بالأمن. وقد حققت أسيان بعض الاحتياجات المتعلقة بالأمن، لكن ليس كوحدة شاملة، بل فعلت ذلك في إطار تجمعات أصغر شُكلت لقضايا تمثل أساسا قضية مشتركة، مثل التعاون البحري.

وهناك خلاف هام إضافي بين الأسيان ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا / منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، هو أن أسيان استبعدت الدول التي تمثل تهديدات أمنية رئيسية لها وهي – الصين، وفي البداية فييتنام أيضا. وفي البداية شعر العديد من الدول الأعضاء بالخشية أيضا من إندونيسيا، التي اعتبرت نفسها قوة إقليمية مهيمنة بشكل واضح. لكن إندونيسيا تم ضمها بالتحديد في أسيان من البداية لأن ماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند شعرت أن جاكارتا يمكن السيطرة عليها

وتوجيهها بشكل أفضل وهي جزء من المنظمة بدلا من أن تظل بعيدة وبالتالي تعتبر المنظمة تهديدا يستهدفها. وفي عام ١٩٩٥، تم السماح بانضمام فييتنام لأن دول المنطقة رأت أن نمو القوة الصينية يمثل تهديدا أكبر من أي وقت مضى وبسبب أن فييتنام أثبتت أنها ضلعا للرابطة معادي للصين. ولأنه تم استبعاد الصين، فإن الأسيان أصبحت تعمل كتحالف واقعي (مثل مجلس التعاون الخليجي) بدلا من منتدي للأمن التعاون الأمني مثل مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

وفي السنوات الأخيرة، أصبحت الدول الأعضاء في أسيان أكثر قلقا من الصين بسبب نموها الاقتصادي واستعراض عضلاتها العسكرية. وهذا جعل بعض أعضاء أسيان أكثر استجابة مما كانوا في الماضي لوجود عسكري أمريكي من أجل إيجاد توازن مع الصين وردعها. لكن، أسيان اتخذت خطوات هامة أيضا من أجل تهدئة الصين لأن أيا من أعضاء الرابطة (فيما عدا ربما الفلبين وفييتنام على الأقل لبعض الوقت) تريد الإساءة أو استبعاد الصين بدافع الخشية من القوة العسكرية الصينية وخسارة الفرص التي يوفرها السوق الصيني. وفي نهاية المطاف، لم ترغب أسيان في "الوقوف" في مواجهة الصين عمليا، وهو فارق هام آخر مع دول الخليج ونهجها تجاه القوة التي تتطلع للهيمنة عليها.

ومع ذلك، فإن أسيان وجدت، مع مرور السنين، أن التعاطي ليس فقط مع الصين، بل مع الدول الإقليمية الأخرى أيضا، هو أمر هام لكي تحقق مهمتها. وبالتالي، في عام ١٩٩٧، كونت أسيان مجموعة "أسيان + ٣" التي أضافت الصين واليابان وكوريا الجنوبية. (وكانت أسيان + ٣ هامة في نزع فتيل النزاعات مع الصين حول بحر الصين الجنوبي وفي تسوية مبادرة تشانج ماي – التي يُرجع إليها الفضل على نطاق واسع في جلب الاستقرار المالي لشرق آسيا). وكان لأسيان، في حد ذاتها، سجلا أكثر تفاوتا عندما يتعلق الأمر بالشئون الأمنية. وعلى الجانب الإيجابي، لعبت الأسيان دورا هاما في التوسط في الحرب الأهلية الكمبودية في التسعينات. وعلى الجانب السلبي، لم تتمكن من حل نزاعات الحدود بين بورما

وتايلاند، وإندونيسيا وماليزيا. إضافة إلي ذلك، في حين أن دول الأسيان وقعت على معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فإن الأسيان لم تحقق أي نجاح هام بخصوص الحد من التسلح أو حتى اتفاق لإجراءات بناء الثقة مع الصين.

**دروس لمجلس التعاون الخليجي**

رغم أن نموذج الأسيان لديه الكثير لكي يزكي نفسه من ناحية الاندماج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الخليج، فإنه يبدو لا يقدم شيئا من ناحية المسائل الأمنية. ومن الصعب الدفاع عن أن الأسيان أكثر نجاحا من الخليج في المجال الأمني. فقد سمحت للدول الأعضاء بزيادة التعاون الدفاعي، والتدريب المشترك، وبعض توافقية الأجهزة. كذلك سمحت لأعضائها بالتمتع بقدر إضافي من الوزن عندما يدخلون في مساومات كمجموعة مع الصين والقوى الكبرى التي تملك القدرة على التهديد. لكن، إجمالا، كان مجلس التعاون الخليجي أكثر نجاحا في كل جانب من هذه الجوانب. وإجمالا، ربما تكون الأسيان اتحاد عسكري أكثر قوة، بفضل الكفاءة الأكبر إلي حد ما لقواتها المسلحة الوطنية؛ فإن الأسيان لا يمكنها الاقتراب من مستويات التعاون التي تتمتع بها دول الخليج حاليا.

وفي الوقت نفسه، لأن الأسيان لم تضم أعدائها (أو حلفائها من القوى الكبرى الخارجية مثل الولايات المتحدة واليابان) فإنها لم تحقق نتائج أفضل من مجلس التعاون الخليجي في معالجة إجراءات بناء الثقة، وإدارة الأزمات، ومنع النزاعات، أو اتفاقيات الحد من التسلح.

وفي نهاية الأمر، فإن الأسيان من الشبه بمجلس التعاون الخليجي إلي حد يصعب عليها تقديم دورس مفيدة عديدة لدول الخليج بشأن كيفية تعزيز أمنها في مواجهة عدم الاستقرار العراقي و/أو الإيرانيين. وفي الساحة الأمنية، لم تحقق الأسيان نتائج أفضل من مجلس التعاون الخليجي ويمكن القول أنها كانت أسوأ قليلا، وخاصة في مجال تحويل الجيوش الوطنية المتنوعة إلي تحالف أكثر توحدا. وحيث

أن المجال الذي حققت فيه الأسيان نجاحا أكبر بكثير هو سلسلة من المجالات غير الأمنية (وخاصة المجال الاقتصادي) وهذه المجالات لها أهمية منفصلة لدول الخليج، ولأن دول جنوب شرق آسيا ببساطة متخلفة للغاية عن دول الخليج فمن الصعب تطبيق هذه الدروس أيضا.

وعلى النقيض، فإن نهج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تجاه الأمن كان مختلفا للغاية عن نهج مجلس التعاون الخليجي وبالتالي يمكن أن يمثل نموذجا مختلفا للغاية للخليج عن النهج الذي سلكته دول الخليج في الماضي. فقد كان "إطار" أمني هو الذي سمح لكتلتين متعاديتين أصلا للتوصل إلي ترتيبات لتشجيع توازن عسكري أكثر استقرارا في أوروبا وتقليص مخاطر حدوث هجوم مفاجئ، بدلا من تشكيل تحالف عسكري تقليدي حتى وإن لم يكن معلنا. إضافة إلي ذلك، فإن نجاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يبشر بأن الخليج قد يكون قادرا أيضا على تحسين أمنه واستقراره من خلال تبني بعض أو كل المميزات التي جعلت مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بمثل هذا النجاح. ومن الواضح أنه بسبب أن دول الخليج المعاصرة ومواقفها مختلفة للغاية عن تلك في أوروبا خلال الحرب الباردة، فإن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يوفر فقط نماذج واسعة للنشاط، التي سيتعين عليها تبنيها في ظل الظروف المحددة للخليج. وكان مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي / منظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومازال مخلتفا عن مجلس التعاون الخليجي .

**تطبيق نموذج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على نظام الأمن في الخليج**

يوفر نموذج مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إطارا مثيرا لتعزيز أمن دول الخليج خارج نطاق نموذج مجلس التعاون الخليجي. وربما الأهمية الأكبر، أن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لا يجب أن يُنظر إليه على أنه بديل لمجلس التعاون الخليجي وبدلا من ذلك يجب أن يُنظر إليه كإضافة إليه. ومثلما أن دول الناتو وحلف وارسو أصبحت مشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصفة فردية بدون أن تتخلي عن عضويتها أو الالتزام بتحالفاتها، فإن أيضا دول الخليج يمكنها

المشاركة في نموذج مماثل لنظام في الخليج. وبالتالي فإن الإطار الأمني المشترك على غرار مؤتمر مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يجب أن يضم مجلس التعاون الخليجي لا أن يحل محله.

**مؤتمر أمن وتعاون أوروبي للخليج**

إن إطارا أمنيا مثاليا على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يتكون من جميع الدول المطلة على الخليج وعدد منتقي من الدول الأخرى التي يمثل أمن الخليج شاغلا رئيسيا لها – والتي لن تحاول اختطاف المنتدي للتعامل مع شئون أمنية أخرى غير ذات صلة بالخليج. ويمكن أن يكون في شكل منظمة دائمة، أو مجرد عملية، تشمل اجتماعات سنوية، وقدرة على وضع جدول لجلسات إضافية أو الإحالة للجان فرعية لعلاج خلافات أو مقترحات محددة بقدر أكبر من العمق.

وفي البداية، سيتعين على كل الدول أن تتفق على سلسلة من القواعد الأساسية للمنظمة / العملية. وسوف يتعين أن يوافق هذا الكيان على مجموعة من المبادئ التي يتم تطبيقها على جميع أنشطتها التي تشمل درسين هامين على الأقل مستمدين من كل من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأسيان، هما: تعهد من جانب جميع الدول بعدم التدخل في الشئون الداخلية للأعضاء الآخرين، والتزام بعملية صنع قرار بالإجماع لكي يكون لكل عضو القدرة على الاعتراض على أي عمل من مجموع الدول. ومن الصعب تصور وجود أي دولة من دول منطقة الخليج (لكن بصفة خاصة إيران، التي سوف تتحسب من أن يكون هذا فخ من مجلس التعاون الخليجي أو فخ أمريكي أو غربي) توافق على المشاركة في مثل هذا المنتدى الأمني إلا بموجب هذه الشروط. وبالتالي، ليس من المهم فقط بل من الضروري وضع هذه الشروط من البداية. لكن القيام بذلك سوف يعني أن الإطار لن يتعامل مع التطورات السياسية الداخلية (على عكس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي) ولن يكون قادرا على فرض هياكل على أي دولة عضو. (وفي نهاية المطاف، قد يعني هذا الإطار أنه

إذا ضُبطت إيران تتدخل في الشئون الداخلية لدولة أخرى، فيمكن "تحديد اسمها وفضحها" وربما معاقبتها من جانب المنظمة / العملية الأمنية في الخليج).

ويوفر تقدم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ذاته نموذجا رائعا للكيفية التي قد ويجب أن تتقدم بها عملية أمنية تعاونية خليجية. ويجب أن تبدأ كسلسلة من الاجتماعات المنتظمة يمكن خلالها للأعضاء أن يناقشوا مخاوفهم الأمنية المختلفة وإحساسهم بالتهديدات، وأن يتم السماح لكل الأطراف أن يناقشوا كيف يرغبون في رؤية تقليص هذه التهديدات. وبالنسبة للمسائل المعقدة، يمكن أن تحاول لجان فرعية أن تتفاوض على حلول. وفي نهاية المطاف، يمكن للعملية أن تتحرك لوضع إجراءات بناء ثقة يمكن أن يتخذها طرف أو جميع الأطراف، بالتماثل أو اللا تماثل. ومع الوقت، يمكن أن تستخدم الدول الاجتماعات / التنظيم لحل النزاعات، وتخفيف المخاوف، وإدارة النزاعات والأزمات. وفي نهاية المطاف، فإن الطموح أن أن يتم استخدام اتفاقات الحد من التسلح التي يمكن أن تساهم بشكل حقيقي في أمن واستقرار المنطقة.

ويشير تاريخ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (وإلي حد أقل الآسيان) إلي عدد من الملامح الرئيسية لهيكل أمني مماثل في الخليج.

**لا يمكن استبعاد الخصوم**

كان مفتاح نجاح مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هو رغبة كل من دول حلفي الناتو ووارسو في المشاركة. وفي الواقع، كان هذا هو بيت القصيد في هذه العملية. ورغم أن هناك مساهمات مفيدة يمكن أن يقدمها ترتيب على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للخليج حتى إذا ظلت إيران والعراق خارجه، فإن إسهامه الأكبر قد يأتي فقط من خلال عملية تشمل كلا الدولتين .

وتاريخيا، فإن الدول تعظم من أمنها بثلاث طرق مختلفة :

١- زيادة قدراتها العسكرية؛

٢- التحالف مع دول أخرى لحشد قوة عسكرية (ودبلوماسية واقتصادية) أكبر؛

٣- الحد من القوة العسكرية والنوايا العدوانية للخصوم المحتملين – من خلال إضعاف هذه الدول، وتشتيتها، وإجبارها على القتال على جبهات أخرى، واسترضائها، ومصادقاتها، أو مؤخرا من خلال معاهدات الحد من التسلح.

وقد حقق مجلس التعاون الخليجي، كمنظمة، نجاحا جيدا على مستوى النهجين الأول والثاني . فقد نجح مجلس التعاون الخليجي في تأمين الدعم العسكري من الولايات المتحدة، التي بدورها سهلت التعاون بين دول الخليج وساعدت كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي على تحسين قدراتها العسكرية. لكن، مجلس التعاون الخليجي، كمنظمة، لم يستعمل الطريقة الثالثة الخاصة بتعزيز الأمن بسبب إلي حد واسع أنه لم يشمل أيا من الدول التي تهدد دول الخليج. وهذا هو نفس القيد الذي عانت منه رابطة الأسيان. وبالتالي، إذا كانت دول الخليج تبحث عن زيادة نوعية لأمنها من خلال هيكل أمني إقليمي جديد، فإن المجال الواضح الذي من خلاله تسعي لهذه الزيادة يكمن في الحد من القوة العسكرية و / أو النوايا العدوانية لخصوم دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر ترجيحا.

وتحتاج منطقة الخليج بشدة إلي إجراءات بناء ثقة، واتفاقات للحد من احتمال حدوث اشتباكات (بما فيها اشتباكات غير متعمدة)، وآليات لحل النزاعات بدون عنف و(أخيرا) اتفاقات للحد من التسلح. ولم تفعل منطقة الخليج أيا من هذه الأشياء، رغم حقيقة أنها هي الخطوت التي من الممكن أن يكون لها التأثير الأكبر على الأمن والاستقرار الشامل في المنطقة. لكن إجراءات بناء الثقة، وتجنب الاشتباكات غير المتعمدة، وحل النزاعات، والحد من التسلح يمكن فقط اتباعها مع الدول التي تهدد مجلس التعاون الخليجي. وإذا تم استبعاد إيران والعراق من مثل هذا الهيكل الأمني الإقليمي، فلن يجدي استخدام هذا الإطار لاتخاذ مثل هذه الخطوات. وبالتالي، فإن الهيكل المثالي سيكون هو الهيكل الذي يضم إيران والعراق إضافة إلي الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

وفي نهاية المطاف، قد تمتنع إيران والعراق إذا تم دعوتهما لمثل هذا المنتدي. وإذا كان الهدف المعلن لمثل هذه الرابطة هو تعزيز الأمن لجميع الدول الأعضاء،

وتقليص احتمالات النزاع، والحد من النفقات على الأسلحة، وزيادة الهدوء في منطقة الخليج، مع رفض إيران و / أو العراق المشاركة، فإنهما سوف يظهران في وضع سيئ للغاية في نظر المجتمع الدولي، وربما في نظر شعوبهما أيضا. ورفضها المشاركة سوف يصبح دليلا على نواياهما المؤذية في نظر الكثيرين وسوف يعزز التأييد الدولي لدول الخليج ضدهما.

ثانيا، سيكون لدى إيران والعراق حوافز ضخمة للانضمام، خصوصا إذا كانت الولايات المتحدة جزءا في مثل هذا الهيكل الأمني، بالنسبة للعراق لأن هذا سوف يوفر آلية دولية للاحتفاظ بعلاقة أمنية مع الولايات المتحدة، التي يسعي عدد كبير للغاية من العراقيين إليها لكن التخمة الحالية من المشاعر القومية تجعل ذلك صعبا. وقد يوفر هيكل أمني أوسع آلية مختلفة للتعاون الأمريكي – العراقي يكون مستساغا بشكل أكبر في ظل النقاشات السياسية المحمومة في العراق. ومن جانبهم، قد يرى الإيرانيون الهيكل الأمني الجديد بمثابة فخ أمريكي، لكن مع الوقت يمكن أن يدركوا أنه طريقهم الأفضل (وفي الواقع الوحيد) للحصول على أي نفوذ على انتشار وسلوك القوات الأمريكية في الخليج – الذي يمثل التهديد الخارجي الأكبر لإيران. وقد يدرك الإيرانيون، بصفة خاصة، قيمة معاهدة للحد من التسلح على غرار القوات التقليدية في أوروبا تضع حدودا خارجية حول التحركات العسكرية الأمريكية وتحد من حجم القوات الأمريكية داخل وحول الخليج، وهو شيء سيكون ممكنا فقط في إطار علمية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تطبق في المنطقة. ونتيجة لذلك، مع مرور الوقت قد يغير الإيرانيون رأيهم.

**أي دول أخرى لها مصلحة حقيقية في أمن الخليج يجب أيضا ضمها**

هنا يزداد إطار أمني على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج صعوبة. وكما سبق الإشارة فإن الخليج هو نظام أمني مكتفي ذاتيا (وإن كان غير مستقرا). وتنظر كل من البحرين وإيران والعراق والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات إلي كل منها الأخرى كشريك وتهديد أمني رئيسي، ولا يقع أيا من الدول

المجاورة الأخرى ضمن هذه الفئة إلي حد ما. وتُوجه دول الخليج إستراتيجيا نحو الخليج، وحدودها الأخرى تحظي باهتمام أقل. إضافة إلي ذلك، كما سبق الإشارة بخصوص إيجابيات وسلبيات ضم دول أخرى لمجلس التعاون الخليجي، فإن أي دولة أخرى تضاف إلي هذه القائمة سوف تجلب مشاغلها الأمنية المتعلقة بأجزاء أخرى من العالم ليس لها علاقة بالخليج؛ وهذا قد يعقد بشدة، وبالتالي يقوض، وظيفة عملية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج من خلال إفساد المسائل الأمنية في الخليج بمشاكل أمنية غريبة (ومن المحتمل لا يمكن حلها) من مناطق أخرى من العالم. ونتيجة لذلك، فإن مسألة جلب دول أخرى لعملية أمنية في الخليج سوف يُعامل بعناية بالغة.

**دول من الأفضل تركها**

هناك بعض الدول التي يجب على الأرجح استبعادها لانها لن تقدم سوى إسهاما ضئيلا وثمنا باهظا للغاية لتبرير ما قد تقدمه من فوائد ضئيلة.

**إسرائيل:** لا يجب أن تكون مطلقا جزءا في إطار أمني خليجي. فرغم أن إسرائيل وإيران بينهما مشاكل أمنية هامة، فإن ضم الدولة اليهودية إلي منظمة أمنية خليجية سيعقد أعمال المنظمة من خلال إدخال كارثة النزاع العربي – الإسرائيلي إليها. وكانت هذه المشكلة لعنة قبل مقترحات التعاون الأمني (لاسيما مباحثات الحد من التسلح والأمن الإقليمي في عملية مدريد – في التسعينات) وستدمر بلا شك قدرة دول الخليج على الاتفاق على أي شيء أو جعل أي شيء عمليا. وفي حين سيكون من المفيد إقامة قناة دولية أخرى لإسرائيل وإيران لمناقشة مشاكلهما الأمنية، فإن محاولة حشر هذه المسألة في عملية أمنية في الخليج سوف يمنعها من علاج عدد من المسائل الأخرى بين دول الخليج التي قد ربما يمكن تحسينها أو بالأحرى حلها.

**باكستان:** تقع في الفئة ذاتها، فباكستان تقريبا ليس لها اهتمامات أمنية في الخليج، وليست بالأحرى متهمة بشكل كبير بحصول إيران على أسلحة نووية. وكل ما يهم دول الخليج في ضم باكستان هو أن تمثل ثقل نووي موازن محتمل لإيران.

لكن بسبب الهاجس الأمني الذي يسيطر على باكستان تجاه الهند وجنوب آسيا، فإنها لن تضيف شيئا لأمن الخليج وستكون حتما وسيلة تعقد المشاكل الأمنية الخليجية الصرفة التي ليس لها علاقة بالمشاكل الأمنية في جنوب آسيا.

**مصر**: انضمامها أقل جدوى حتى من إسرائيل وباكستان. فمصر ليس لها أي اهتمامات بالخليج، وليس لديها قدرة على نشر القوة هناك، وبالتالي ليس لها أهمية بالنسبة له. وتكمن مشاكل مصر الأمنية في المشرق العربي، والنزاع العربي – الإسرائيلي، واستقرار السودان – وأيا من هذه المشاكل ليس له أي علاقة بالخليج. وإذا تم ضم مصر إلي عملية أمنية في الخليج، فإنها بلا شك ستصر على جلب النزاع العربي – الإسرائيلي وبالتالي تشل العملية، كما فعلت في عملية الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

**المغرب**: تقع المغرب إلي حد ما في نفس الفئة مع مصر. ورغم أن المغاربة ربما يكونوا أقل ميلا للإصرار على أن تعالج هذه المنظمة النزاع العربي – الإسرائيلي مثلما هم المصريون بصورة تقليدية، فليس لديهم مصالح أمنية في الخليج ولا قدرة (أو رغبة) في نشر القوة هناك. وضم المغاربة سوف يعني حتما جلب مشاكل شمال أفريقيا الدخيلة على الخليج.

**دول تستحق الدراسة**

رغم أن ضم بعض الدول الأخرى سوف يجلب تعقيدات، فمن المستحق التفكير في الفوائد التي قد تحققها هذه الدول لنظام أمني على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

**الأردن**: اعتمادا على نفس المعايير – فوائد الانضمام في مقابل التكاليف – فإن الأردن سيكون من الأفضل استبعادها، لكن على الأقل هناك بعض الأسباب التي يمكن طرحها لضمها. فالتهديدات الأمنية الخارجية للأردن تقع في شمالها وغربها وليس شرقها. وضم الأردن قد يعني بسهولة جلب النزاع العربي – الإسرائيلي، والنزاع اللبناني، والآن الفوضى السورية إلي مناقشات غير ذات صلة بشأن فرض

الأمن في الخليج. ولا تملك الأردن سوى قدرة محدودة للغاية على نشر قوتها في الخليج أو بالأحرى مساعدة (أو تهديد) دول منطقة الخليج. ومع ذلك، لأنها تجاور العراق والسعودية وقد تعاني من عدم الاستقرار أو النزاع بينهما، فإن هناك دواعي ضعيفة يمكن طرحها لضم الأردن.

**تركيا:** بسبب دواعي تم ذكرها آنفا فيما يتعلق بانضمام تركيا المحتمل لمجلس التعاون الخليجي، فإن أنقرة قد تكون مرشحا رائعا للانضمام إلي نظام أمني خليجي يُصاغ على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولتركيا مصالح كبيرة في الخليج (وبخاصة تجاه إيران والعراق). كذلك تملك تركيا قدرة كبيرة على نشر القوة سواء في إيران أو العراق. إضافة إلي ذلك، في حين لتركيا اهتمامات أمنية تتعلق باليونان وسوريا، فإن مشاركتها في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تشير إلي أن الأتراك سوف يبقون على هذه المصالح المختلفة منفصلة ويلعبون دورا بناءا في هيكل أمني خليجي جديد.

**الولايات المتحدة:** إلى حد ما، ستكون مشاركة الولايات المتحدة في مثل هذه العملية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أكثر أهمية تقريبا من أي دولة أخرى، ومن المحتمل حتى من إيران. وتواجه دول الخليج معضلة هامة تتعلق بالولايات المتحدة: فمن ناحية تريد هذه الدول بشدة أن تكون قادرة على الاعتماد على الولايات المتحدة للدفاع عنها ضد جميع التهديدات الخارجية، وبخاصة إيران مسلحة بأسلحة نووية، لكنها تخشي من أن الرأي العام الأمريكي لن يكون راغبا في تعريض شيكاغو للخطر من أجل حماية الرياض. ومن ناحية أخرى، فإن اعتمادها على الولايات المتحدة يثير الاستياء في دوائر هامة في الخليج، لاسيما بين الجاليات المختلفة في السعودية وبالتالي يخلق توترات (في بعض الأحيان مبالغ فيها) في العلاقة ونشر القوات الأمريكية في المنطقة. إضافة إلي ذلك، لأن إيران مهددة بشكل أساسي من جانب الولايات المتحدة وليس من جانب دول الخليج، فإن تأمين مشاركة طهران قد يتطلب مشاركة أمريكا أيضا – فبعد كل شيء لماذا يجب أن يوافق

الإيرانيون على قيود تُفرض على أنشطتهم وانتشاراتهم العسكرية إذا لم تلتزم الولايات المتحدة نفس الشروط؟

وبالتالي، فإن المشاركة الأمريكية في عملية على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج هو فعليا أمر هام كما كان الحال في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الفعلي. ولأن قدرا كبيرا من أمن الخليج يعتمد على الولايات المتحدة، فعدم مشاركة واشنطن في مثل هذا المؤتمر سوف تقوض فعليا المنظمة بأسرها وأي شيء توافق عليه. وبدون الولايات المتحدة، فإن المناقشات بين الأعضاء ستكون شكلية وبعيدة عن الواقع. إضافة إلي ذلك، فإن مشاركة أمريكا في إطار أمني يشمل المنطقة قد يساعد إضفاء شرعية على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج في ظل وجود سكان معارضين هناك.

**الصين:** إن مصالح الصين في منطقة الخليج تتسع بسرعة في ظل طلبها على بترول الخليج. وقد زادت استثماراتها الاقتصادية بالمثل في العقود الأخيرة. ومما لا شك فيه أن صناعة الأسلحة الصينية الآخذة في النضوج وقوتها الجوية والبحرية المتزايدة سوف توفر للصين قدرة متزايدة على نشر قوتها في المنطقة خلال السنوات القادمة. ولكل هذه الأسباب، فإن بعض دول المنطقة تتطلع بالفعل إلي الصين كقوة عظمي محتملة تمثل ثقل موازن للولايات المتحدة هناك. وكل ذلك يدعو بقوة إلي ضم الصين إلي نظام أمني في منطقة الخليج. وفي نهاية المطاف، تتعلق المسألة بمعاملة الصين بنفس طريقة الولايات المتحدة لأن الصين تملك القدرة على القيام بنفس دور الولايات المتحدة. وبالفعل، استبعاد الصين قد يعرض مثل هذه المنظمة للخطر لأن الصين تملك قوة اقتصادية وسياسية (وسوف تملك في نهاية المطاف القوة العسكرية) لعرقلة أو تدمير أي اتفاق لا يلائم مصالحها بين دول منطقة الخليج.

**القوي الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن:** قد يكون من الصعب ضم الولايات المتحدة فقط، أو الولايات المتحدة والصين فقط. ورغم أن الدروس المستفادة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأسيان تخلص إلي أن الروابط الأمنية التي تحقق النجاح هي فقط التي تعكس فعليا حقائق القوة وليس الخيالات الصحيحة

سياسيا، فقد يكون مازال من المؤلم سياسيا الانحناء أمام هذه الحقائق. وبالتالي، إذا كانت هناك حاجة لنهج سياسي لإنقاذ ماء الوجه من أجل تبرير وجود الولايات المتحدة والصين في هيكل أمني خليجي جديد، فإن أحد الطرق للقيام بذلك سيكون بدعوة جميع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي للمشاركة. وهذا سوف يوفر غطاءا سياسيا لكل من الولايات المتحدة والصين، كذلك سوف يجمع بريطانيا وفرنسا، اللتان قد يلعبا أدوارا بناءة. وليس لروسيا أي مصلحة فعلية في قضايا أمن الخليج وقد أظهرت رغبتها في العمل كمفسد كبير (وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني في السنوات الأخيرة)، وهو الأمر الذي يجب أن يستبعدها من المشاركة لأول وهلة. لكن هناك مبرر يمكن تقديمه هو أنه بما أن روسيا ترغب في القيام بدور المفسد، فإن هناك حاجة إلي أن تكون جزءا من العملية وبالتالي تصبح أيضا ملتزمة بأي قرارات تُتخذ ولا يمكنها تقويض هذه القرارات من الخارج.

**الهند:** هي الدولة الأخيرة التي يجب بحث مسألة ضمها. فالهند ترى نفسها بالفعل منافس صاعد للصين. وتشارك مصالح الصين في صادرات الخليج النفطية، وتحاول بشكل أكثر وضوحا تطوير قدرات جوية وبحرية للهيمنة على المحيط الهندي ونشر القوة على طول هامشها – بما في ذلك بحر العرب والخليج. إضافة إلي ذلك، فإن الهند، على عكس باكستان، يمكن الاعتماد على أنها ستبقي مشاكل جنوب آسيا بعيدا عن مشاكل الخليج. وبالتالي ربما يكون من مصالح دول الخليج في المدى البعيد ضم الهند في أي إطار أمني على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

لكن القيام بذلك قد لا يكون بلا تكاليف. أولا بما أن الهند ليست ضمن الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن، فقد يكون من الصعب إلي حد ما تبرير ضمها بدون أن تكون هناك أمانة لمعايير الضم. ثانيا، الصين قد تعترض بسبب أن الهنود ميالين للغاية إلي التنافس مع الصين. ثالثا، يوجد هناك بعض المخاطر بأن تجمع الهند مشاكلها مع باكستان وأفغانستان بأمن منطقة الخليج ذاتها – وبخاصة إذا كان الهيكل

الأمني الجديد في الخليج يعمل بشكل جيد ورغبت الهند في "اختطافه" لاستخدامه في التعامل مع مشاكل جنوب آسيا.

## قيود الإطار

سيكون من المهم الوضع في الاعتبار أن صياغة إطار جديد في الخليج على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لن يحل في حد ذاته جميع مشاكل المنطقة. فمثل هذا الإطار الجديد سيمثل فقط آلية لتسهيل الإجراءات التي سيكون القيام بها أصعب بدون وجوده. لكنه سيتطلب من جميع الدول الأعضاء أن يكونوا مستعدين للقبول بالحلول الوسط بشأن إجراءاتهم الأمنية الخاصة في مقابل أن يفعل خصومهم المثل.

والأمل أنه، استنادا إلي تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فإنه حتى الدول الأكثر شكا ستكون راغبة في نهاية المطاف في تقديم مثل هذه الحلول الوسط من أجل تشجيع الشفافية وبناء الثقة، وربما ببطئ وعلى مضض في البداية، لكن بصورة أسرع وأكثر اتساعا مع مرور الوقت حين ترى الدول الفوائد التي تحصل عليها من وراء ذلك. ومن المؤكد أنه سيكون من الأصعب دفع مثل هذه الدول للقيام بمثل هذه الخطوات في غياب مثل هذا الإطار. ولهذا السبب، لن يكون إطار أمني خليجي جديد، يُصاغ على غرار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويكون جزءا مكملا لمجلس التعاون الخليجي، علاجا سريعا للمشاكل الأمنية المتعمقة في المنطقة. وفي المدى القصير يمكن بالتأكيد أن يغير المناخ من خلال دفع الدول إلي التفكير بزخم تعاوني أكبر. كذلك يمكن أن يوفر الأمل بأن الوضع سوف يتحسن في المستقبل وأن الدول تتخذ قراراتها بشأن السلوك الحالي اعتمادا على توقعات لما سوف يأتي به المستقبل . لكن ردم فجوات الشك وسوء الفهم القائمة منذ أمد بعيد، وصياغة اتفاقات ذات مغذي بشأن إجراءات بناء الثقة والحد من التسلح، وتعلم التعامل مع الأزمات والنزاعات عبر الحوار سوف يتطلب ترسيخه وقتا طويلا، كما أظهرت تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولن يكون نظام أمني على غرار مؤتمر

الأمن والتعاون في أوروبا في الخليج علاجا لجميع الأمراض، لكنه قد يوفر للجميع طريقا رائعا لخليج أكثر أمنا وسلما، إذا توفرت رغبة من جانب جميع الأطراف لتجربة هذا الأمر .

## التعليق

***محمد عز العرب***

***باحث متخصص في شئون الخليج***

***بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام***

تنطلق هذه الدراسة التي أعدها كنيث بولاك، ونشرت في مركز سابان بمعهد بروكنجز في يونيه ٢٠١٢، من مقولة أساسية وهي أن ثمة ضرورة لإعادة النظر في الإطار الأمني القائم لحماية دول مجلس التعاون الخليجي من التهديدات التي تتعرض لها، إذ أن التوترات المستمرة التي تشهدها منطقة الخليج تشير إلى أن "أمن الخليج" لا يزال يمثل مشكلة حادة، سواء لأطرافه الأساسية أو الدول المشاطئة له أو القوى الدولية المرتبطة به أو القواعد العسكرية المرابطة على أراضيه. بعبارة أخرى، إن تلك المنطقة لم تصل بعد إلى معادلة توازن تكفل تحقيق الاستقرار فيها، سواء بالنسبة للتهديدات الداخلية، أو شكل موازين القوى العسكرية، أو نمط العلاقات الثنائية أو أطر التحالفات مع القوى الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، يطرح مؤلف الدراسة فكرة قديمة في مضمونها وجديدة في أطرافها، وهي إنشاء "منتدى" forum دائم للأمن في منطقة الخليج، يمكن من خلاله مواجهة التهديدات الأمنية التي تواجهها دول الخليج في المرحلة الحالية. فقد سبق لبعض تقديرات وتحليلات مراكز البحث والتفكير الغربية طرح بعض الأفكار التي تقترب بدرجة مما طرحه بولاك في مقاله، والتي تتمثل في ثلاث تصورات أساسية، يتبنى التصور الأول فكرة تحويل دول الخليج إلى حلف أمني عبر التوقيع على ما أسماه معاهدة دفاع مشترك، في حين أن التصور الثاني يعطي أهمية لمسألة توسيع أطر مجلس التعاون الخليجي ليشمل دولا أخرى، سواء عربية مثل العراق وإيران، وأخرى إقليمية مثل تركيا. غير أن تنفيذ هاتين التصورين يواجههما عقبات عدة من الناحية العملية.

ومن ثم، يتبنى بولاك التصور الثالث الذي يقوم على فكرة تكوين منتدى على شاكلة مفوضية الأمن والتعاون في أوروبا، التي مثلت تجربة ناجحة خلال فترة الحرب الباردة من خلال توصل كتلتين متعاديتين، وهما الدول الأعضاء في حلفي الناتو ووارسو عبر الحوارات المستمرة بشأن مختلف القضايا الأمنية والاقتصادية، إلى ترتيبات تحقق التوازن العسكري وتقلص محتوى التهديدات، واستمرت الحوارات في الانعقاد حتى تطورت إلى هيكل تنظيمي

جديد وهو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو ما تحقق بفضل إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المختلفة. ومن هنا، فإن مفوضية الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن يمثل تجربة لدول الخليج تستحق الدراسة، للوصول إلى خليج أكثر أمنا واستقرارا. ويمكن أن يكون المنتدى في شكل منظمة دائمة، أو مجرد عملية، تشمل اجتماعات سنوية، وقدرة على وضع جدول لجلسات إضافية أو الإحالة للجان فرعية لعلاج خلافات معينة أو إبداء مقترحات محددة بقدر كبير من العمق والتحليل.

ووفقا لبولاك، لا يمثل هذا الإطار الأمني بديلا لمجلس التعاون الخليجي القائم وإنما يعد مكملا له، ليصبح هذا الهيكل معبرا عن النظام الإقليمي الخليجي وليس مجلس التعاون الخليجي، ومثلما أن دول حلف الناتو وحلف وارسو أصبحت مشاركة في عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بصفة فردية بدون أن تتخلى عن عضويتها أو الالتزام بتحالفاتها، فإن دول الخليج أيضا يمكنها المشاركة في نموذج مماثل لما قدمه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

يقوم هذا الإطار الأمني المتصور على فلسفة "عدم استبعاد الخصوم"، حيث يرى بولاك أن الدول تواجه التهديدات القادمة إليها من خلال إتباع ثلاث طرق رئيسية، زيادة قدراتها التسليحية، والتحالف مع دول أخرى لحشد قوة سياسية وعسكرية واقتصادية، والحد من القوة العسكرية والنوايا العدوانية للخصوم المحتملين من خلال إضعاف هذه الدول وإدخالها في جبهات قتال مع دول أخرى واسترضائها وإدخالها في معاهدات الحد من التسلح. وبالنظر لهذا التصور، يمكن القول أن المدركات السائدة لدول الخليج ترى أن امتلاك إيران للأسلحة النووية والتخوف من الديكتاتورية العراقية الجديدة واحتمال انزلاق البلاد إلى حرب أهلية يمثلا تهديدا أمنيا رئيسيا لدول الخليج، لاسيما وأن الأخيرة تتسم بأنها صغيرة جغرافيا وخفيفة ديموغرافيا، ويجاورها دول تتمتع برقعة جغرافية واسعة وطموحات إقليمية ممتدة.

أضف إلى ذلك، أنه لا يوجد توافق بين دول الخليج الست حول استراتيجية محددة يمكن على أساسها بلورة العلاقات السياسية مع العراق، والتوصل إلى حلول بشأن القضايا الخلافية معه، وحدود التحرك لموازنة النفوذ الإيراني. على جانب اخر، لا يوجد تصور حاكم لعلاقة خليجية إيرانية وإنما هناك تصورات مختلفة، فالتصور العماني يختلف عن التصور السعودي، والتصور الكويتي يختلف عن التصور البحريني والتصور الغماراتي يختلف عن التصور القطري، مما يجعلنا إزاء ست تصورات خليجية في مقابل تصور إيراني موحد، لاسيما فيما يتعلق بالتدخل الإيراني في الشئون الداخلية الخليجية وعلاقتها بالأقليات الشيعية، فضلا عن التعامل مع تأثيرات البرنامج النووي الإيراني، وغيرها من القضايا العالقة التي تتعلق بالجرف

القاري مع الكويت والتشكيك في استقلالية البحرين والتنازع حول أحقية الجزر الثلاث مع الإمارات.

ويميز بولاك في هذا الصدد بين مجموعتين من الدول الأعضاء في هذا المنتدى، الدول الإقليمية التي تضم دول الخليج الست إضافة إلى العراق وإيران، والقوى الدولية المهتمة بمنطقة الخليج التي تشمل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والصين والهند والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، استنادا إلى أن الخليج من ناحية الجغرافيا السياسية أكثر اتساعا من الخليج من ناحية الجغرافيا الطبيعية، إذ يضم بالمعيار الجيو سياسي عددا من الوحدات السياسية التي ليست لها سواحل خليجية.

لفترة طويلة، ظل الأمن الإقليمي لدول الخليج غير متحقق إلا من خلال الاتفاق والمشاركة الجماعية للدول الثماني التي يتكون منها النظام الإقليمي الخليجي مع التوافق على دور دولي في هذا الشأن، لكن هذا التصور الذي تطرح دراسة بولارك يواجه بعدد من التحديات:

أولها، اختلال توازن القوى بشكل صارخ بين هذه الدول لصالح ثلاث دول رئيسية هي إيران والعراق والسعودية، الأمر الذي جعل هيكلية النظام الإقليمي الخليجي متعدد الأقطاب وصبغ تفاعلاته بأنماط العلاقات بين هذه الأقطاب. إلا أن هذا الاختلال يعد نسبيا نظرا لأن الدول الثلاث لا تتمتع أيا منها بتفوق مطلق في كل أنواع القوة، هناك من يتفوق بالقوة البشرية (إيران ثم العراق)، وهناك من يتفوق بالقوة العسكرية (العراق قبل غزوه واحتلاله ثم إيران)، وهناك من يتفوق بالقوة المالية (السعودية).

ثانيها، الدور المتصاعد للقوى الأجنبية في الأمن الإقليمي الخليجي وبصورة خاصة الولايات المتحدة التي ورثت هذا الدور عن بريطانيا بعد عام ١٩٧١، حيث اضطرت الدول الصغيرة للتحالف مع القوى الدولية لدعمها في مواجهة سوء إدارة القوى الإقليمية لما تتمتع به من مصادر متفوقة في القوة. ثالثها، الرفض الإيراني للوجود الأجنبي وتحديدا العسكري الأمريكي في الخليج.

هذه التحديات الثلاث تعرقل أية جهود لصياغة نظام أمني خليجي، وهو ما يعني ضرورة قبول إيران لدور عربي وأجنبي في ترتيبات الأمن الخليجي، فضلا عن الاعتراف الأمريكي والغربي بالدور الإيراني في الأمن الخليجي، لكن حتى الآن لم يتم التغلب على هذه الصعوبات. فقد ظلت الولايات المتحدة هي اللاعب الأساسي في حماية أمن الخليج من خلال إتباع استراتيجية من ثلاثة محاور، تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي،

وتشجيع تعزيز الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول المجلس، وتعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في الخليج.

لذا، فإنه من الملاحظ أن بولاك يتبنى إطار "التدويل" كمدخل اساسي لتحقيق الأمن في الخليج، وهو ما ينسجم مع تصورات معهد بروكنجز القريب من توجهات الإدارة الامريكية، لاسيما أن الاعتماد على الأطراف الدولية لا يزال هو الضامن الأساسي لأمن الخليج، باعتبار أن هذه الأطراف عامل موازن ضد التهديدات الإقليمية، وإن تباينت الرؤى الخليجية بشأن أدوار القوى الدولية. وبدأت دول الخليج في تنويع طبيعة علاقاتها مع الأطراف الدولية بحيث لم تعد قاصرة على الولايات المتحدة الأمريكية وإنما بدأت تشمل روسيا والصين والهند واليابان والاتحاد الاوروبي أيضا.

ومع انضمام هذه الدول السالف ذكرها، لا نصبح إزاء منتدى إقليمي وإنما منتدى دولي مقره منطقة الخليج، لا يعطي اهتماما للأمن الإقليمي وإنما يركز شاغله الأساسي في تأمين إمدادات البترول بكميات مناسبة وبأسعار مقبولة، لاسيما أن حالة عدم الاستقرار الإقليمي تعني تأثر اقتصاديات دول الخليج باعتبارها الدول الرئيسية المنتجة باعتبارها الدول الرئيسية المنتجة لتلك السلعة الاستراتيجية وتمثل القوى الكبرى سواء الولايات المتحدة أو الصين أو الهند أو غيرها في مقدمة الدول المستهلكة للنفط الخليجي، وهو ما يفسر الأهمية الاقتصادية للخليج. ومن ثم، لا تصبح عضوية دول مثل الصين والهند وروسيا في الإطار الامني الخليجي هامة بل يمكن أن يصبح إطار للتطرق لمشكلات ثنائية، لا تكون دول الخليج طرفا فيه، من قريب أو بعيد، وهو ما يشير إلى أن هذا الهيكل فضفاض.

وقد طرحت الدراسة مسألة ضم بعض الدول العربية مثل الأردن وإلى حد ما المغرب لعضوية مجلس التعاون الخليجي، التي برزت خلال تفاعلات ٢٠١١، وما ارتبط بها من تزايد المد الثوري في الإقليم، ورغبة دول الخليج في تشكيل ما يمكن اعتباره "تحالف الملكيات"، إلا أن الأردن- كما قالت الدراسة- لا تهتم كثيرا بالتهديدات الأمنية في الخليج، بل أن انضمام الاردن يمثل اكثر فائدة للاردن من فائدته لدول مجلس التعاون الخليجي، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بل أن المشكلات الداخلية الاردنية المتعلقة بضعف الموارد المالية وتوجهات الديموغرافيا الفلسطينية وتعقيدات مرحلة ما بعد سقوط الأسد في سوريا يتم ترحيلها إلى دول الخليج. كذلك المغرب الذي لا يملك بعد مؤثرا في الحفاظ على الأمن الخليجي.

غير أن ما يجمع دول الخليج والاردن والمغرب هو أن هذه الدول جميعا ملكية ذات أغلبية سنية، ولا تربطها تهديدات امنية خارجية مشتركة، بل مخاوف أمنية داخلية فقط، وهذه

المخاوف هي إلى حد كبير نتاج احتجاجات شعبية واضطرابات داخلية ضد التهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي طالت أنظمة جمهورية وملكية في الإقليم، وهو ما كان يقتضي من مؤلف الدراسة التطرق إلى تأثير الثورات الشعبية والانتفاضات الجماهيرية في بلورة إطار أمني جديد، لأنها تمثل متغيرا جديدا.

واختلف مع مؤلف الدراسة في قوله "إن ضم الأردن والمغرب يمكن أن يغير الانطباع واسع النطاق عن مجلس التعاون الخليجي بانه تحالف لدول الخليج التي تحاول تأمين نفسها ضد التهديدات من العراق وإيران، إلى انطباع بأن مجلس التعاون الخليجي ليس سوى جهاز تنسيقي لنظم الشرق الأوسط الملكية الاستبدادية القديمة من أجل تنسيق جهودها لقمع سكانها غير السعداء". فالدول التي شهدت ثورات الربيع العربي، لم تخرج من مراحلها الانتقالية بنتائج جيدة حتى الأن. كما أن هناك اربع دول عربية فقط، هي الإمارات والسعودية والكويت وقطر، التي جاءت ضمن قائمة الشعوب الاكثر سعادة في العالم، فيما غابت بقية الدول العربية، وفقا لتقرير السعادة العالمي ٢٠١٢، بناء على مسح دولي تجريه الامم المتحدة، وهو ما يخالف ما كتبه مؤلف الدراسة عن سكان الخليج غير السعداء، غير أن هذا لا ينفي وجود ملامح للفقر ومؤشرات البطالة وخاصة في أوساط الشباب في دول الخليج.

إذا ما انتقلنا من الأطراف المشاركة إلى الأطراف المستبعدة، فقد استبعدت الدراسة دولا مثل إسرائيل وباكستان والمغرب ومصر كإضافات محتملة للترتيبات الامنية في الخليج. ومع التفهم لاستبعاد الدول الثلاث، بحكم غياب المصالح المتشابكة والتهديدات المشتركة مع دول الخليج، لكن استبعاد مصر ينطوي على عدم فهم بطبيعة العلاقات المصرية الخليجية وبحجم المصالح المصرية في منطقة الخليج، لدرجة أن هناك من يرى "ان مصر دولة خليجية بالوكالة"، بل أن دول الخليج عرضت على مصر عضوية المجلس في بعض الفترات، لأن مصر تمثل عاملا موازنا للدور الإيراني في الإقليم الخليجي، فضلا عن توسيع دائرة التعاون الاقتصادي واستقرار أوضاع الجالية المصرية في تلك المنطقة.

أما فيما يخص خيار الأمن الذاتي الذي يرتبط بقدرة دول الخليج نفسها على مواجهة التهديدات الأمنية عبر تطوير قوات درع الجزيرة، فقد اصابت الدراسة في رؤيتها لدور هذه القوات خلال الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها مملكة البحرين في فبراير ومارس ٢٠١١، حيث شكلت قوة عسكرية حقيقية ومندمجة أظهرت قدرة على العمل الجماعي في التوقيت المناسب. فقد أرسلت السعودية الف شرطي، وأرسلت الإمارات نحو ٥٠٠ شرطي، وشاركت الكويت بقوة بحرية من أربعة زوارق، لم يكن بهدف القيام بمهام قتالية، ولكن بهدف مساعدة دولة عضو

بالمجلس في حماية الممتلكات الحيوية وصد المخاطر المحتملة، والأهم من كل ذلك هو قطع الطريق على تدخل دول إقليمية، وتحديدا غيران في الشئون الداخلية لدول الخليج. ومن ثم، فإن دخول قوات خليجية مشتركة إلى البحرين في مثل هذا الظرف الأمني الحساس كان من شأنه توصيل رسالة مفادها أن أمن منظومة الدول الخليجية جزء لا يتجزأ.

ومع الأخذ في الاعتبار أهمية العامل الداخلي كمحور أساسي في تأمين دول الخليج، لكن الخبرة العملية، وخاصة بعد الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠، برهنت على أنه غير كاف، فضلا عن اختلاف المدركات الخاصة بالتهديدات الأمنية من دولة خليجية لأخرى، بخلاف التصورات السياسية المغايرة والأوضاع الداخلية المتحولة والمصالح الاقتصادية المتنافسة، على الرغم مما يبدو من تقارب وتشابه بين الدول الست. ورغم ان هذا العام شهد تحرك بعض اعضاء دول مجلس التعاون لمراجعة هياكله وإعادة النظر في وظائفه وتقييم سبل ادائه، بهدف حفظ الأمن الجماعي، عبر ما سمي بـ "الاتحاد الخليجي"، لكنه يواجه بتحدى التنازل عن السيادة الوطنية وفقا لمدركات القيادات الخليجية الحاكمة.

ومن هنا، اتفق مع مؤلف الدراسة بولاك، في فكرته القائمة على أن البديل الواضح لتعميق التحالف هو توسيعه، من خلال ضم أعضاء آخرين له، وخاصة الدول القوية، إلا أن اختلافي يكمن في ضم الدول لمجرد أنها "قوية"، دون أن يراعي خصوصية المنطقة. أضف إلى ذلك، وهو ما أشارت إليه الدراسة أن إضافة حلفاء جدد لحل مشكلات قائمة قد يخلق مشكلات جديدة بمرور الوقت. فإذا لم يكن هناك تهديدات وشيكة، فإن هذه التعقيدات يمكن أن تجر الدول إلى أزمات ونزاعات لم تسع إليها، وكانت محصنة منها في السابق.

خلاصة القول إن تصور كينث بولاك لإطار أمني جديد في الخليج، وخاصة فيما يتعلق بما يسميه بعض الباحثين "الاشتباك الحذر" مع كل من العراق وإيران في إطار ضيق مقارنة بتوسيع أطر التعاون الأمني مع دول أخرى، يستحق النقاش بشكل موسع من جانب الرسميين المهتمين والباحثين المختصين بشئون منطقة الخليج، لتحديد فوائد الانضمام في مقابل تكاليف العضوية، بالمفهوم الاقتصادي، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمثل حلا شافيا لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية العميقة في الإقليم، لاسيما أن أمن منطقة الخليج اكتسب أبعادا جديدة مما يتطلب صياغة أطر جديدة.

**العدد ٩٢ - السنة الثامنة**
**أغسطس ٢٠١٢**


رقم الإيداع : ١٢٥٠١ لسنة ٢٠٠٤




المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة
تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣
بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org
www.icfsthinktank.org